الأمانة

نشرة داخلية فصلية تصدر عن جمعية العمل البلدي

السنة الثانية - أيلول 2009 م - شهر رمضان 1430 هـ

إتحاد بلديات جبل عامل:

نعمل للتغيير

أحمد بزيع رئيس بلدية زبقين

خادم الناس حتى الشهادة

ممثل الصندوق الكويتي في لبنان

د. محمد صادقي:

نهدف الى تنمية شاملة

نفط لبنان الأبيض يذهب هدراً

مدينة الشمس بعلبك تتقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

نشرة داخلية فصلية تصدر عن جمعية العمل البلدي - علم وخبر ١٤٦/أد

الأمانة

السنة الثانية - أيلول 2009 م - شهر رمضان 1430 هـ

رئيس التحرير:
أمير قانصوه

هيئة التحرير:
فوزي أبو زيد. كريم فضل الله. قاسم عليق. حسان الموسوي

في هذا العدد

الافتتاحية:	رئيس كتلة الوفاء للمقاومة	3 . 2
ملف:	بلدية بعلبك	11 . 6
مقابلة:	ممثل الصندوق الكويتي في لبنان	14 . 12
رأي:	الصحافي إبراهيم بيرم	17 . 16
قضية:	المياه في لبنان	21 . 18
السلامة العامة:	جسور للمشاة في الضاحية	23 . 22
بيئة:	زراعة الأشجار في المدن	25 . 24
تحقيق:	اتحاد بلديات جبل عامل	28 . 26
منارات:	سيرة الشهيد أحمد بزيع	31 . 30
تراث:	تعاونية السنديانة في الكواخ	33 . 32
قانون:	الإعلانات واللجان البلدية	40 . 34
أوجد حلاً:	المشروع المائي في كفر ملكي	43 . 42
آخر الكلام:	النائب السيد حسين الموسوي	48

لملاحظاتكم ومساهماتكم يرجى التواصل مع الأمانة عبر البريد الالكتروني أو عبر المعنيين في المناطق
amana@amal-baladi.org

DB UK للتصميم والطباعة
Email: dbouk@yahoo.com 00961 3 336218

.. في البداية

تجول مجلة «الامانة» في هذا العدد من اتحاد بلديات جبل عامل عارضة واقع هذا الاتحاد وطموحاته، الى كفرملكي التي أوجدت بلديتها حلاً ذكياً لقضية المياه التي عانى الاهالي من غيابها لسنوات طويلة، وقد استطاعت البلدية أن تجمع الجهود لتخرج الحل المنشود، الى الضاحية الجنوبية التي وضعت بلدياتها قضية السلامة العامة للمواطنين في رأس اهتماماتها، فكانت جسور المشاة التي انتشرت على طول طريق المطار، بانتظار استكمال المشروع الى بقية شوارع الضاحية. ومحطة العدد الرئيسية في مدينة الشمس بعلبك التي تتقدم لتأخذ موقعها الحضاري بين مدن العالم، وقد وضعت بلديتها خطة لذلك بدأت معالمها بالظهور، مع اهتمامها الملحوظ بالجانب الخدماتي والانمائي للمدينة..

وتستضيف المجلة في مقابلتها الرئيسية الممثل المقيم للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في بيروت الدكتور محمد صادقي، الذي يعرض المشاريع التي يعمل عليها الصندوق وتعاونه مع البلديات، فضلاً عن الاهداف العامة التي يسعى اليها خاصة في لبنان.

ولا تغيب عن العدد القضايا ذات الاهتمام العالمي، حيث تركز المجلة على قضية المياه، والتشجير، هذا إضافة الى الابواب الثابتة، وأبرزها الملف القانوني.

يصدر العدد الجديد من «الامانة» وكلنا أمل أن نوفق ليحمل بين دفتيه ما يقدم الفائدة ويضيء على القضايا المهمة في العمل البلدي.

المحرر

من أجل أن نكمل... ونستدرك

بقلم: رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب الحاج محمد رعد

ها قد انقضت خمس سنوات على آخر انتخابات بلدية جرت في لبنان، وصار واضحاً لكل المعنيين أو المهتمين والمتابعين فضلاً عن المواطنين، أن المجالس البلدية المنتخبة، قد أنجزت العديد من المشاريع الإنمائية في القرى والبلدات والمدن، وحرّكت الكثير من الاهتمام بالشؤون الإدارية والخدماتية والبيئية، وعززت احترام النظام العام لدى الناس وخصوصاً في المناطق التي كانت الدولة في غربة عنها طوال السنوات الماضية.

ولسنا هنا في معرض تقويم المجالس البلدية وتصنيف إنجازاتها أو تحديد مواطن قصورها أو تقصيرها بشكل تفصيلي، إلاّ أنه لا بد من الإشارة إلى أن تجربة العمل البلدي كانت غنية وزاخرة بالكثير من الدروس والعبر التي إذا ما أحسنّا الاستفادة منها فإن ذلك سيسهم في تطوير عمل المجالس البلدية، وسيعزز من دورها وفاعليتها وثقة المواطنين بها وتجاوبهم مع إجراءاتها وقراراتها.

صحيح أن العمل البلدي هو ميدان رحب للخدمة العامة، لكنه أيضاً هو سلطة محلية مسؤولة لها صلاحياتها وضوابطها، ونجاح المجالس البلدية معياره مدى القدرة على ممارسات الصلاحيات لإنجاز أوسع دائرة من المشاريع الخدماتية والإنمائية المحلية ضمن الضوابط والقوانين المقررة، وبالشكل الذي يستجيب لمتطلبات وأولويات الحاجة لدى المواطنين.

ومن هنا فإن التخطيط السليم عنصر أساسي للنجاح والهمة العالية والدأب المستمر، ويعزز ذلك كلّه الترفع عن المصالح الشخصية، والتعاون

المتواصل داخل المجلس البلدي وبين المجلس البلدي والفعاليات داخل البلدة أو المدينة، أو أصحاب العلاقة المؤثرة في الإدارة الرسمية للدولة.. كل ذلك أمور مطلوبة لزيادة الفعالية للعمل البلدي في القرية أو البلدة أو المدينة.

إن أفضل الصيغ وأنجعها لإدارة العمل البلدي هي صيغة التفاهم الإيجابي بين أعضاء المجلس البلدي، ووجود الرئيس المتوافق عليه الذي يتمتع بعقل إداري مدبّر وروحية خدماتية عالية. وقد ثبت بالتجربة أن المجالس التي تسودها روح المناكفة، وتفتقد إلى أدنى قواعد الإيجابية، سواء في النقاش أو في مواكبة الأداء وتقويمه، هي أكثر المجالس ارتباكاً وإرباكاً.

إن التفاهم السياسي العام حول أطر التعاطي مع العمل البلدي ليس كافياً بالرغم من أهميته، بل لا بد من الحرص على أن ينعكس هذا التفاهم في حسن المتابعة للتوصل إلى مجالس بلدية تجسد أفضل الصيغ الواعدة بالنجاح والفعالية والإنجاز، وفق ما أشرنا إليه آنفاً، وهذه مسؤولية القوى السياسية والعائلات وأبناء البلدة أو المدينة التي تشكل نطاق العمل البلدي.

إن أمامنا أشهراً قليلة متبقية كافية للتحضير المدروس والمنتج، حتى تفرز الانتخابات البلدية المقبلة خلال العام 2010م، مجالس بلدية تنهض بحاجات المواطنين وتطلعاتهم، فتكمل ما أنجزته المجالس البلدية الناجحة، وتستدرك ما تعثرت في إنجازه بعض المجالس الأخرى. (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

إطلاق اسم الشهيد القائد عماد مغنية على جادة رئيسية في الضاحية

أطلق اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية اسم الشهيد القائد الحاج عماد مغنية على الجادة الرئيسية في الضاحية الجنوبية التي تبدأ من طريق المطار مخترقة الضاحية من الغرب باتجاه الشرق، وفي بيان له اعلن رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية محمد سعيد الخنسا، انه «تقديرا لدور المقاومة البطولي في حرب تموز، فان المجلس ناقش قضية استشهاد القائد المجاهد الشهيد عماد مغنية، ولما كان لهذا الشهيد من بطولات في مواجهة العدو الصهيوني على مستوى الوطن عموما والجنوب والضاحية الجنوبية خصوصا، حيث كان له الدور الكبير في الدفاع عن الضاحية الجنوبية واهلها ضد العدوان الصهيوني الغاشم».

اضاف: «وتقديرا لهذا المجاهد الكبير وعطاءاته الثمينة ووفاءً له وتأكيداً على نهجه المقاوم للعدو، وبعد التداول بين السادة الاعضاء قرر المجلس اطلاق اسم (جادة الشهيد عماد مغنية) على الشارع الممتد من طريق المطار القديمة ضمن نطاق بلدية الغبيري مرورا بطريق حارة حريك مع جادة المقاومة والتحرير وجادة السيد هادي نصر الله، وصولا الى نهاية النطاق البلدي لحارة حريك، هذا وسيتم تحديد موعد لاحقاً لافتتاح الجادة ووضع لوحة تحمل اسم الشهيد مغنية عليها».

تكريم رئيس بلدية بعلبك

كرمت الاعلامية اندريه طربيه وبالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الاعلام ضمن برنامج «بلدياتنا»، رئيس بلدية بعلبك بسام رعد بتقديم درع تذكارية له في دار البلدية، بحضور ممثلين عن جمعيات واندية اهلية، تقديرا لخدماته الوطنية وانجازات البلدية، وهذه الدرع تقدم شهريا لاحدى البلديات المميزة في لبنان.

معالجة النفايات الطبية في صيدا

نظمت بلدية صيدا بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للمساعدات الدولية وجمعيتي «الحلول البيئية الدائمة» و«أركنسيل»، لقاء موسعا تمهيدا لوضع الحجر الأساس وإنشاء مركز معالجة النفايات الطبية في مدينة صيدا.

وقال رئيس بلدية صيدا الدكتور عبد الرحمن البزري: «إن الحل المقترح لصيدا، ونحن بصدد بدء التدريب من اجله، هو إنشاء مركز لمعالجة النفايات الطبية، وموقع المركز هو على العقار 1869 بمنطقة الدكرمان ومساحته 8 دونمات».

غياب

ودعت بلدة رميش رئيس بلديتها اسكندر الحاج في مأتم رسمي وشعبي، وترأس الصلاة لراحة نفسه في كنيسة سيدة التجلي المطران شكرالله نبيل الحاج. ثم نقل الجثمان على الأكف من دار الكنيسة الى مدافن العائلة على لحن موسيقى الموت قدمتها فرق كشفية.

وفد اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية يلتقي رئيس مجلس الإنماء والإعمار

زار رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية رئيس بلدية الغبيري محمد سعيد الخنساء يرافقه نائب رئيس الاتحاد رئيس بلدية حارة حريك الأستاذ سمير دكاش وعضو مجلس الاتحاد رئيس بلدية برج البراجنة م. محمد الحركة، رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر بحضور المهندسين إبراهيم شحرور وإيلي حلو، وجرى التباحث خلال اللقاء بالمواضيع الانمائية التي تخص الضاحية الجنوبية ومنها:

- موضوع استكمال خطة النقل الحضري لبيروت الكبرى وتأمين جسر لمنطقة المشرفية، حيث أشار رئيس المجلس إلى أنه تم الحصول على الموافقة، والمشروع الآن في طور التلزيم.

- موضوع استكمال صيانة وتأهيل البنى التحتية لمنطقة حارة حريك التي تعرّضت للقصف الصهيوني خلال عدوان تموز 2006 وكذلك موضوع الإستملاكات في بعض الطرق الرئيسية في حارة حريك من أجل تحسين خطة السير، ووعد الجسر بدراسة الملف والاهتمام فيه خلال الأشهر المقبلة.

- تم اعادة التأكيد على ضرورة البت في موضوع استملاك أو شراء أراضي في منطقتي المريجة وبرج البراجنة من أجل انشاء عليها مدارس بالهبة المقدمة من المملكة العربية السعودية.

- كما طرح المجتمعون ضرورة استكمال تنفيذ جادة السيد هادي إلى منطقة الشويفات وإزالة العراقيل الموجودة أمام التنفيذ لأن هذا الخط حيوي لمنطقة الضاحية الجنوبية عموماً.

وأخيراً تم البحث في السبل الكفيلة لتحسين واقع المياه والكهرباء في الضاحية الجنوبية، ووعد رئيس المجلس بالمتابعة الجدية للمواضيع التي تم التباحث بها.

بالأرقام

85 **مبنى** أنجز مشروع وعد إعادة بنائها من أصل 242 مبنى التي يتولى «وعد» اعادة بنائها في اطار مشروع اعادة اعمار المباني التي تضررت بفعل العدوان الصهيوني في تموز 2006، وتتركز هذه الأبنية في الضاحية الجنوبية لبيروت، ومنها ستة مبان فقط في مدينة صور الجنوبية.. ومنها 40 مبنى سيتم تسليمها في شهر آب الحالي. ووعد من «وعد» أن كل المباني التي يتولاها ستكون مسلّمة لأصحابها خلال العام المقبل 2010.

2.1 **مليار ليرة** مساهمة الحكومة اللبنانية في نفقات مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان، وهذا الامر خلافاً لما يتوقعه الكثير من اللبنانيين الذين يظنون أن برامج الامم المتحدة ممول من الامم المتحدة فقط.!!

100 **ألف** هو عدد الذين وفدوا الى لبنان خلال الربع الأول من العام الجاري وفق دراسة رقمية صادرة عن وزارة السياحة اللبنانية، أي بزيادة نسبتها 53.6 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي 2008.

أوضحت الدراسة أن هذه الأرقام لم يشهدها لبنان في تاريخه خلال الربع الأول من أي عام باعتبار أنّ هذه الفترة من العام هي الأقل نشاطاً لجهة الحركة السياحية.

ولفتت إلى أن الزيادة الأكبر كانت من نصيب السياح العرب، حيث بلغت نسبة العرب الوافدين إلى لبنان في الربع الأول 94.3 بالمئة تقريباً عن الفترة ذاتها من العام الماضي، مقابل زيادة بنسبة 20.5 بالمئة للأوروبيين، و52.1 بالمئة للآسيويين.

مدينة الشمس بعلبك

عاصمة المحافظة السابعة تتقدم الى موقعها

ملف إعداد: عصام البستاني

بعلبك، بوابة مشرعة الى التاريخ، عند سهولها تهبط الشمس خطوات فتحضنها وترفعها شعاعاً يحيك من خيوطه حكاية حضارة لا زالت بصماتها محفورة فوق صخورها وفي فناء معابدها وتحت قباب مساجدها وفي ساحاتها التي تسجل وقفات ابنائها في مواجهة الطغاة.

وبعلبك التي تحتل كل هذا الموقع في التاريخ، هي في الحاضر مركز قضاء، وعاصمة المحافظة السابعة في لبنان والتي تضم قضاءي بعلبك والهرمل، واضافة الى ذلك تمتاز بوجود نسيج شعبي واجتماعي فاعل، ويذخر تاريخها وحاضرها بأسماء كبيرة على مستوى الفن والعلم والأدب والسياسة.

واذا كانت بعلبك تعتبر من المدن الرئيسية اللبنانية ولها موقعها الثقافي والتراثي العالمي، فهي لم تحظ على المستوى الرسمي اللبناني بالاهتمام الذي يوازي مكانتها، ولم تولها الحكومات المتعاقبة منذ فجر الاستقلال حقها الانمائي الذي يمكنها من أخذ الدور المأمول لها.

وفق هذه الرؤية يسير المجلس البلدي في بعلبك حاضناً لكل آمال وطموحات هذه المدينة، محولاً النظريات الى أقوال من خلال سلسلة من الانجازات التي تتنوع بين متابعة احتياجات المدينة على مستوى الاشغال والبنى التحتية الى المشاريع ذات البعد الثقافي والتراثي والاجتماعي، التي تمكن بعلبك من بلوغ موقعها الطبيعي وتحقق لأهلها احتياجاتهم الخدماتية المتنوعة وبما يسهم في تنمية المدينة على المستويات كافة.

«الامانة» وفي هذا الملف الذي خصصته للحديث عن بلدية بعلبك تضيء على واقع المدينة وأبرز ما تعمل عليه البلدية.

تقع مدينة بعلبك شرق سهل البقاع، وترتفع عن سطح البحر 1150 متراً. وتبعد عن بيروت وعن دمشق المسافة نفسها (90) كلم.

يتألف المجلس البلدي لمدينة بعلبك من واحد وعشرين عضوا يراعي في تشكيلته الواقع الديموغرافي والعائلي والطائفي للمدينة. يرأس المجلس البلدي الاستاذ بسام رعد «يعمل هذا المجلس كفريق متجانس كله رئيس والكل اعضاء» والهدف هو «الوصول ببعلبك الى مكانها الطبيعي والارتقاء بها الى مستوى يليق بها».

رئيس بلدية بعلبك بسام رعد لـ «الأمانة»:

جادون بالنهوض ببعلبك لتصبح من أرقى المدن

«نحن ساعون وجادون للنهوض ببعلبك لتصبح من أرقى المدن».. هدف كبير تضعه بلدية بعلبك نصب أعينها، وهي منذ استلام مجلس بلديتها الحالي تسير بخطوات حثيثة باتجاه تحقيقه، والانجازات التي تحققت خلال سنوات قليلة هي تعبير واضح عن سعي دؤوب للوصول بهذه المدينة التاريخية الى المستوى الذي يتطلع اليه أهلها ويوازي مستواها الحضاري.

يأخذ رئيس بلدية بعلبك بسام رعد على «الحكومات المتعاقبة أنها لم تتعامل مع بعلبك وفق اهميتها الحضارية وعلى حجم قيمتها»، مشيرا الى أن «المجلس البلدي وضع منذ انتخابه برنامجاً، وعمل جهده ليتحقق بكامله، ولن نتهرب من المسؤولية برغم أن الظرف الذي استلمنا فيه كان صعبا والإمكانيات المادية قليلة».

ويكشف رعد أن «كثيراً من المشاريع التي كانت مقررة لبعلبك، كانت ستنقل الى اماكن اخرى ونخسرها لولا تدخل سماحة السيد حسن نصر الله»، مؤكداً أن «بعلبك تريد حقوقها ومشاريعها ولن نتساهل بذلك أبداًومهما كانت العقبات».

«الأمانة» التقت رئيس بلدية بعلبك وكان هذا الحوار الذي أضاء على واقع المدينة وشؤونها وشجونها:

من المعروف أن بعلبك مدينة تاريخية والحرمان تاريخي فيها أيضاً، كيف تتصدون لهذه المسؤولية وبأي برنامج؟

نعم هذه المدينة الغائرة في التاريخ تملك تراثاً وآثاراً من أهم وأشهر آثارات العالم، للاسف من الاستقلال وحتى اليوم لم يتم التعاطي من قبل الحكومات التي تعاقبت على السلطة مع هذه المدينة وفق اهميتها وعلى حجم قيمتها، وما تمثل، بل ترك اهلها لمصيرهم، وللاسف فانه حتى الادارات المحلية التي كانت موجودة على الساحة البعلبكية لم تكن تحاول ان تنقل هذه المدينة الى مكانها الطبيعي حيث يجب ان تكون، نحن كمجلس بلدي ومنذ ان تسلمنا منذ حوالى خمس سنوات لدينا برنامج عمل كنا نتمنى ان يتحقق بمجمله، ولن نضع اعذاراً، بل سنقول ماذا تحقق منه، وما قصّرنا به، وما كنا قاصرين عن تحقيقه، فلن نتهرب من المسؤولية، طبعا المسؤولية كانت كبيرة وجسيمة لان هذه المدينة أهملت على مدى سنوات طويلة، ولأن الظرف الذي استلمنا فيه كان ظرفا صعبا في كل لبنان، والإمكانيات المادية المتاحة من قبل الصندوق البلدي المستقل كانت قليلة جدا.

من هنا نحن رأينا ان اهم مهمة يمكن ان نقوم بها واهم انجاز نحققه هو ان ننتقل بهذه المدينة من حالة نسميها بالضياع بين انها قرية وبين انها مدينة، وبذلك يمكننا أن ننقلها الى الامام بخطوة نوعية، كان هذا قرار المجلس البلدي، وقد تطلب هذا الأمر جهداً مضنياً ومتابعة حثيثة من قبل المجلس البلدي لتصبح بعلبك على خارطة المدن اللبنانية، وهذا الامر يتطلب مقومات وبنى تحتية خدماتية يجب ان تتوافر. وهناك منشآت ومرافق ضرورية، وهذا كله لم يكن موجودا، والإمكانيات قليلة، لذلك توجهنا الى المنظمات الدولية المانحة ولسفارات الدول العربية الشقيقة والغربية الصديقة وسعينا ان نتعرف اليهم ونوطد العلاقة بيننا وبينهم، وأعدنا احياء مشاريع التوأمة ونقلناها من مشاريع على الورق الى واقع فعلي، والعمل مستمر لتعزيزها.

رعد

- مشروع الإرث الثقافي كدنا نخسره لولا تدخل السيد حسن نصر الله
- نريد حق بعلبك ومشاريعها ولن تؤخذ حقوقنا منا بعد اليوم

نحن في هذا المجال نعتبر اننا استطعنا وبكل تواضع ان نوصل بعلبك الى المستوى العالمي، وان تأخذ موقعها الذي نتمناه في العالم، واستطعنا ان نقدم بعلبك كما يجب وكما هي.

هل كان يكفي أن تصبح بعلبك على خارطة المدن، ماذا عن التنمية؟

تواصلنا مع المجالس التي تعنى بالتنمية على مستوى الجمهورية اللبنانية كمجلس الانماء والاعمار والتنظيم المدني والوزارت، الا اننا لم نجلس في بعلبك وننتظر المشاريع لتأتي الينا، بل كنا بحركة دائمة مع نواب المنطقة، وليس سرا ان كثيرا من المشاريع التي كانت مقررة لبعلبك عبر قروض او هبات كانت ستخسرها بعلبك لأسباب عديدة، ولكن استطعنا ان نستردها وفي كثير من الاحيان كان يتدخل سماحة السيد حسن نصر الله شخصيا لنأخذ حقنا بالمشاريع، كمشروع الارث الثقافي المقرر في خمس مدن لبنانية، وتبلغ كلفته 15 مليون دولار، هذا المشروع كدنا نخسره بالفعل لولا تدخل سماحة السيد.

ما هي الخطوات التي قمتم بها لتنمية وتطوير السياحة ؟

التنمية السياحية والاستفادة من الآثار اهم ما فيها هو التنمية البشرية، وقبل ان نقوم بمشروع خدماتي على الارض كان لدينا توجه في المجلس البلدي ان ننفتح على اهلنا ونتواصل ونتحدث مع الناس والمجتمع المحلي لنأخذ رأيه، لا ان نكون نحن في مكان وهم في مكان اخر، كان اهم شيء عملنا عليه في السعي لتطوير وتنمية الجانب السياحي في بعلبك اننا اجرينا نوعا من الاجتماعات الدورية مع الجمعيات والاندية والاتحادات الشبابية والجمعيات الاهلية، ومع فعاليات المدينة بغية اشراكهم في تنمية بعلبك، وبفضل هذه اللقاءات كان هناك الكثير من الانجازات التي يتواصل نجاحها، وهي تهدف الى تنمية السياحة وتنشيط الحركة الاقتصادية في المدينة، ومنها مهرجان التسوق والسياحة الذي تنظمه نقابة اصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع، ونحن كبلدية شركاء في هذا النشاط الذي اصبح توأم المهرجانات الدولية في التوقيت وحتى الاهمية، وهو محفزّ لمن يرغب بزيارة بعلبك والافادة من التقديمات في شهر تموز، إن لجهة التذوق التاريخي او الافادة من طبيعة بعلبك الخلابة، او لجهة الافادة من عروض شهر التسوق.

كما سعينا وما زلنا لعقد مؤتمر دولي لمدينة بعلبك نأمل ان نوفق لذلك قبل نهاية ولايتنا من اجل وضع خطة استراتيجية لتنمية مدينة بعلبك سياحيا واجتماعيا واقتصاديا، وهذا الموضوع نعمل عليه مع منظمات دولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي (undp) والاونيسكو، ومع الدول الصديقة والشقيقة.

ماذا فعلتم عمليا؟

على الارض حينما تريد ان تنمي السياحة عليك ان تؤمن البنى التحتية المحيطة بالمنطقة الاثرية والسياحية في المدينة بحيث يرغب المستثمر بالاستثمار ويرغب السائح بالحضور وتمضية الوقت في المدينة، واقول ايضا ان بعلبك ليست فقط آثاراً، انما هي من اهم مدن الاصطياف في لبنان، اذ تملك مناخا مميزا في المنطقة، فهو صحي وعليل وسياحي بكل معنى الكلمة،

مهرجان التسوق والسياحة في بعلبك

هو مشروع تنموي هدفت من خلاله نقابة اصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع الى تحريك العجلة الاقتصادية في بعلبك خلال شهر تموز من كل صيف بالتزامن مع مهرجانات بعلبك الدولية.

انطلق المهرجان قبل احد عشر عاماً بخطوة متواضعة الا انه نما بفضل احتضان بلدية بعلبك والمجتمع الاهلي والبلديات والشخصيات فصار مهرجانا متكاملا وينتظره القاصي والداني.

ويتضمن المهرجان الانشطة التجارية والثقافية والسياحية والاجتماعية وابرزها العرس الجماعي الذي تحتفل فيه المنطقة بتزويج مجموعة من ابنائها كل عام.

وأستطيع القول ان ما عملناه هو:

أولاً: طريق المدخل الرئيسي لمدينة بعلبك وليس ما يدخل ضمن حدود المدينة انما المدخل الذي يبدأ من زحلة وصولا الى بعلبك الذي كان عبارة عن طرقات ضيقة، ونفذ اوتوستراد من رياق وتوقف في منطقة الطيبة، وهذا الامر تم خلال العامين الماضيين، نحن رأينا مع نواب المنطقة ان موضوع توقفه في الطيبة يشكل ازمة فقررنا ان نكمله من الطيبة الى دورس، ونحن كبلدية اردنا ان نكمله من دورس الى وسط المدينة الى حيث الاثار والمعالم ومقام السيدة خولة (ع) والاسواق بحيث يليق بالزائر والسائح ويليق بأهل بعلبك الذين لم يلتفت اليهم احد، وقد تمكنا ان نضعه قيد التنفيذ عبر الصندوق الكويتي للتنمية، وهو من اهم الانجازات.

ثانياً: مشروع التنمية السياحية الذي حاولنا من خلاله ان نعزز محيط القلعة من خلال مشروع الارث الثقافي بشبكة بنى تحتية وارصفة وانارة تجميلية وحدائق في محيط القلعة من اجل ان نعزز دور السياحة في منطقتنا. عملنا على تأهيل منطقة رأس العين وتأهيلها وتنظيمها وتعزيزها بالانارة، ومن المهم للسياحة كان ازالة مكب الكيال العشوائي من طرف المدينة، وسيبنى مكانه فرع الجامعة الاسلامية، وقد تأخر نقله بسبب بعض التعقيدات من بعض الوزارات، ولكن الان المشروع لزم، وان شاء الله في الربيع القادم يكون المكب ازيل ومعالم الجامعة تظهر الى جانب مجموعة من الطرقات داخل المدينة كان عمرها عشرات السنين تمكنا ان ننفذها عبر جهات منها الجمهورية الاسلامية ودولة الكويت والسويد ومنظمة كاريتاس ومؤسسة الوليد بن طلال. لكن سعينا بهذا المجال ليكون محيط القلعة ورأس العين لائقاً بالوافدين.

ما هي المعوّقات التي كانت تعترض عملكم؟

أهم المعوّقات التي كانت تعترضنا هي الروتين الاداري، فمثلاً نحن ليس لدينا سلطة على المشاريع التي كان يقوم بها مجلس الانماء والاعمار، سلطتنا عليهم هي سلطة أي مدينة على ارضها، أي المراقبة والمتابعة، فعندما كنا نلاحظ اخطاء في التنفيذ، ولأنه ليس لدينا سلطة مباشرة كان المطلوب ان نرفع كتابا لمجلس الانماء والاعمار الذي بدوره يرفع الكتاب للاستشاري، وهو يرفعه للشركة، واحيانا ينتهي المشروع قبل ان يصل الكتاب الى خواتيمه، ونحن نتمنى حين يكون المشروع مع مجلس الانماء والاعمار تحديدا ان تكون سلطة الرقابة مباشرة من البلدية، وأن تعطى صلاحية اتخاذ أي اجراء.

ايضا المشكلة الثانية هي ان المدينة اثرية واثناء تنفيذ أي مشروع أو خلال الحفريات قد يظهر حجر او أي شيء يشتبه انه اثري فيتوقف العمل حتى تأتي مديرية الاثار وتكشف عليه وتصوره وتنقله من دون وجود فريق مؤهل من المديرية في المدينة، فتتعطل الاعمال اياما، بل اشهرا قبل اعادة العمل. ومديرية الاثار من المديريات المسؤولة عن ايصال المدينة الى ما هي عليه، ونحن نسأل هل لدى مديرية الاثار أي خريطة للمواقع الاثرية في بعلبك التي يقال انها مبنية فوق مدينة اثرية فيها المسرح الروماني وبوابات بعلبك، ونحن نعلم انهم لا يملكون مثل هذه الخريطة، وليتهم يفعلون ويحددون الاماكن لنوقف أي عمل بناءً على دراسات علمية.

تعبيد أحد الشوارع الرئيسية

ماذا عن إيرادات القلعة؟

نحن نحصل من المالية نصف قيمة رسم الدخول الذي تتقاضاه وزارة السياحة، اما المهرجانات فاننا لا نحصل منها على شيء منذ 55 عاماً. اقول هذا الكلام لاننا نريد المهرجانات، لكن نريد ان يستفيد اهالي بعلبك منها، هناك حلقة مفقودة بين القلعة والمهرجانات والناس، نحن نريد ان نوجد هذه الحلقة، نريد ان يشعر ابن بعلبك ان هذه المهرجانات تعود عليه بالفائدة بمشروع ولو ساحة عامة او رصيف.

أما نسبة الخمسين بالمئة التي تتقاضاها البلدية من رسم الدخول، في الحقيقة نحن نستفيد من هذه الاموال لتأمين خدمات مباشرة ويومية للمواطن البعلبكي من صيانة طرقات وشبكات مياه وصرف صحي وغيرها، كما اننا ندفع اجور موظفي الاستقبال والنظافة والتنظيم في القلعة من هذه الاموال، في حين أن الوزارة لا تساهم بنسبة خمسين في المئة من هذه الاجور.

عدوان تموز دمر 435 وحدة سكنية

يقول عضو الجلس البلدي في بعلبك قزحيا شبشول إن العدوان الاسرائيلي ضد لبنان في تموز 2006 ادى الى تدمير 435 وحدة سكنية وتجارية والى تضرر 4000 وحدة. واشار الى ان البلدية اخذت على عاتقها متابعة ملف التعويضات وما زالت، حيث تم اجراء اكثر من 120 زيارة الى وزارة المهجرين وحتى الان لم يعوض على الناس سوى بالدفعة الاولى وبنسبة 70%، اما البلدية فقد قامت بانشاء مدينة النصر لايواء جزء من اصحاب البيوت المدمرة، كما قامت برفع الانقاض بالتعاون مع وزارة الاشغال، كما قامت بتقديم مساعدات عينية متواضعة للمتضررين.

مشاريع وطرقات

وضعت بلدية بعلبك نصب عينيها رفع مستوى شبكة الطرق داخل المدينة وعلى مداخلها، فأحيت مشاريع طرقات كانت دفنت ملفاتها في جوارير النسيان منذ نحو ستين عاماً، هنا عرض لأبرز إنجازات البلدية على مستوى الطرقات الرئيسية والفرعية في المدينة:

ـ المدخل الجنوبي الشرقي

يمتد هذا الطريق من دورس مروراً بعين بورضاي حتى راس العين، وقد وضع تخطيط هذا المشروع منذ العام 1949. يبلغ طول الطريق 5.5 كلم بعرض 20 متراً، أنجز في العام 2005 بالتعاون والمشاركة بين البلدية ووزارة الاشغال العامة بكلفة بلغت 500.000.000 ليرة لبنانية حيث بات من أهم المداخل الرئيسية للمدينة.

ـ مثلث الثكنة – الشميس – المستشفى الحكومي

مشروع مخطط له منذ العام 1954، أنجز العام 2004، بلغت الكلفة الإجمالية 70.000.000 ليرة لبنانية على نفقة البلدية.

ـ طريق المدافن – بشارة الخوري

خطط هذا المشروع منذ العام 1955 طوله 150 متراً وعرضه عشرة امتار، بلغت الكلفة الاجمالية له 300.000.000 ليرة لبنانية، مناصفة بين البلدية ووزارة الاشغال.

ـ طريق وادي السيل

مخطط له منذ العام 1955، بوشر بتنفيذه في حزيران 2006 وتوقفت الاعمال فيه موقتاً بسبب عدوان تموز ما استدعى تغيير مسار التخطيط لتسهيل التنفيذ، أنجزت المرحلة الاولى الممتدة من شارع بشارة الخوري حتى حي ال اللقيس بطول 500 متر وعرض 14 متراً، وبكلفة اجمالية بلغت 650.000.000 ليرة لبنانية وبالتعاون بين البلدية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والهيئة الايرانية لإعادة إعمار لبنان ومملكة السويد.

ـ طريق الكهرباء

يربط شارعي بشارة الخوري ورأس العين، ويعد استكمالا لطريق المدافن، تم شق الطريق بطول 150م وعرض 14م، وهو مخطط له منذ العام 1955، أنجز في العام 2007 بالتعاون بين البلدية ومؤسسة كاريتاس التي ساهمت ايضاً باستحداث قناة تصريف مياه الامطار على شارع بشارة الخوري بطول 700م وتزفيت طريق البساتين بطول 500م، وبلغت الكلفة الاجمالية 385.000.000 ل.ل

ـ طريق ثانوية السيد عباس الموسوي

مخطط له منذ العام 1955، تم توسيع الطريق بعرض 10 أمتار وطول 350 م، وبلغت كلفته الاجمالية 110.000.000ل.ل على نفقة البلدية.

شق وتوسيع طريق العسيرة – الدفاع المدني باتجاه الحرش

طوله 400م وعرضه 10 أمتار، تم استحداثه بالتعاون بين البلدية ومالكي العقارات المحاذية لجوانب الطريق، نفذ في العام 2007 بكلفة اجمالية بلغت 150.000.000ل.ل على نفقة البلدية.

مشروع الشيخ البهائي

بدأ العمل بهذا المشروع لإزالة آثار عدوان تموز 2006 حيث تم عقد بروتوكول بين البلدية والهيئة الايرانية لاعادة اعمار لبنان، وشمل هذا المشروع اعمال تأهيل وتزفيت طرقات في مختلف احياء المدينة وانشاء جدران دعم واستحداث ارصفة مع انارة تجميلية على طريق مسجد الامام علي (ع) ومحيط المقاصد، وتأهيل وإنشاء حدائق، منها ما هو قيد التلزيم والاستملاك، وبلغت الكلفة الاجمالية مليوناً وأربعمئة ألف دولار اميركي.

مشروع تأهيل وتزفيت طرقات داخلية

بموجب العقد المبرم مع البنك الدولي تم تزفيت عدة مواقع في أحياء المدينة شملت 12 طريقاً، وبلغت الكلفة الاجمالية 560.000.000ل.ل. ساهمت البلدية بمبلغ 126.000.000 ل.ل. بأطوال نهائية للمواقع المنفذة بلغت 10500متراً ومساحة إجمالية 72000 متر مربع.

طريق المقبرة – حي الشيخ حبيب

أنجز الطريق كاملاً على نفقة البلدية بعد ان كان مستنقعا للمياه، وبلغت الكلفة الاجمالية 40.000.000.ل.ل.

صيانة الطرقات

وهو مشروع دائم ومستمر بكلفة سنوية لا تقل عن 70.000.000 لير لبنانية، الا ان الحفريات الناجمة عن مشاريع البنى التحتية تعيق التأهيل والصيانة بشكل كامل، والى جانب صيانة الطرقات قامت البلدية بأعمال صب الباطون في بعض الطرقات الفرعية، منها طرقات حي الشميس والنبي إنعام وحي الصلح بطول 600، م وبلغت الكلفة الإجمالية 80.000.000 ل.ل.

في سجل بلدية بعلبك

مشروع الإرث الثقافي

وهو على مرحلتين: الاولى التي شارفت على الانتهاء وتشمل اعادة تنظيم وتأهيل طرقات مدخل المدينة الجنوبي – مقام السيدة خولة (ع) ومحيط القلعة، مع تجميل واجهات المحلات وإنشاء الارصفة بكلفة اجمالية تبلغ ستة مليارات ليرة لبنانية ل.ل. بتمويل من البنك الدولي، ويجري التحضير لتلزيم المرحلة الثانية.

مشروع تجمّع المدارس

شمل المشروع بناء أربع مدارس رسمية مع الملاعب والتجهيزات لتضم كافة المدارس الثانوية في المدينة، بتمويل عبر قرض من الصندوق السعودي للتنمية، بكلفة تصل الى حدود سبعة مليارات ليرة لبنانية.

الجامعة اللبنانية – معهد العلوم التطبيقية ودعم الطلاب

أنشئ المعهد في العام 2004 بتمويل وتجهيز كامل من بلدية بعلبك، وبكلفة اجمالية بلغت أربعمئة مليون ليرة لبنانية. ويضم حالياً 480 طالباً.

مهنية بعلبك

بعد جهود حثيثة من بلدية بعلبك لدى مؤسسة الوليد بن طلال، ونتيجة عجز مهنية بعلبك عن استيعاب العدد المتزايد من الطلاب، تم انشاء مبنى جديد في المهنية بكلفة بلغت 450.000.000 ل.ل، ممول بالكامل من مؤسسة الوليد بن طلال الانسانية بموجب دراسة مقدمة من البلدية.

تأهيل مبنى دار المعلمين

بسعي من البلدية يجري تأهيل المبنى بكلفة 300.000.000 ل.ل ممولة بالكامل من مؤسسة الوليد بن طلال الانسانية.

المعرض الدائم للمنتجات المحلية

ينفذ المشروع حالياً بتمويل من برنامج الامم المتحدة بالشراكة مع اتحاد بلديات بعلبك على عقار تقدمة من بلدية بعلبك.

قرية النصر

أنشئت القرية في العام 2007 لإيواء جزء من الذين دُمرت منازلهم بسبب عدوان تموز 2006 وتضم 30 وحدة سكنية على مساحة 80 ألف متر مربع، بتمويل من السفارة البلجيكية عبر المنظمة الدولية للهجرة، وبلغت الكلفة الاجمالية 700.000 دولار وبمساهمة من البلدية بلغت مئة وخمسين ألف دولار أميركي.

المدينة الرياضية

المدينة الرياضية الاولى في البقاع، أقيمت على قطعة أرض عائدة للبلدية، وساهم الرئيس الشهيد رفيق الحريري بمساحة عشرين دونماً لاستكمال المشروع الذي بلغت كلفته عشرة ملايين دولار، عبر مجلس الانماء والاعمار.

سوق الخضار

انشاء سوق الخضار خلف السراي بكلفة 120.000.000 ل.ل، اضافة الى قيام البلدية ببناء سور لحماية سوق الخضار بالجملة عند مدخل بعلبك الشمالي بكلفة بلغت 20مليون ليرة لبنانية.

ملتقى العائلات البعلبكية

أقيم «مركز داري للترفيه العائلي» بتمويل من السفارة البلجيكية ومنظمة الهجرة الدولية وبلدية بعلبك ومساهمة من الجمعية الخيرية الاسلامية، حيث اصبح المركز اليوم ملتقى العائلات البعلبكية لممارسة النشاطات الاجتماعية، ويعتبر المركز فريداً من نوعه في لبنان.

أتوستراد رياق- بعلبك: بوابة الى التنمية

يبلغ طول الاوتستراد من تعاضد رياق الى بعلبك نحو 22 كيلومتراً انجز منها ما يقارب 15 كيلومتراً، فيما يبلغ طول الوصلة المتبقية حتى مدخل مدينة بعلبك نحو سبعة كيلومترات، مضافاً اليها معبراً في وسط المدينة (خلال السوق القديمة) وتبلغ قيمة الاشغال المزمع انجازها 20 مليون دولار، قُدمت على شكل هبة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وقد خصص منها مليونا دولار من اصل المبلغ للمدخل الرئيسي للمدينة، الذي يصل مباشرة الى مقام السيدة خولة بنت الامام الحسين (ع)، إضافة الى تأهيل مشاريع في السوق القديمة نفسها، التي كانت قد تضررت بشكل كبير أثناء عدوان تموز 2006 في اطار مشروع الارث الثقافي الذي بدأ سابقاً بتأهيل محيط القلعة والسوق.

ممثل الصندوق الكويتي في لبنان د. محمد صادقي لـ«الأمانة»:

نهدف الى تنمية شاملة وعادلة

حاوره: أمير قانصوه

تستطيع الخارطة اللبنانية المرفوعة على لوحة في مكتب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية أن تقدم لك صورة واضحة عن حجم المشاريع التنموية التي تقوم بها دولة الكويت واتساعها على مساحة لبنان، ولكن حين تسمع من ممثل الصندوق في لبنان الدكتور محمد صادقي، خلال جولاته في المناطق، فلسفة تلك المشاريع وأهدافها التي تتلخص بالمساهمة بتحقيق تنمية شاملة في لبنان، ومساندة هذا البلد «الشقيق» بعد حرب تموز العدوانية عام 2006، فإنك تدخل الى عمق هذه المشاريع وأهدافها التي تشمل كل مواطن لبناني.

بدأ الصندوق مساهماته في دعم المشاريع الحيوية في لبنان منذ عام 1966 وذلك إما عبر قروض ميسرة أو هبات من دولة الكويت يقوم الصندوق بالإشراف عليها مباشرة، وغالباً ما يكون الجهة التي تقوم بتنفيذها. بلغت قيمة قروض الصندوق الميسرة للبنان حتى تاريخه نحو 600 مليون دولار، أما الهبات فبلغت قيمتها 350 مليون دولار.

الأمانة التقت الدكتور صادقي وسألته عن مشاريع الصندوق وتنوعها، وهنا نص المقابلة:

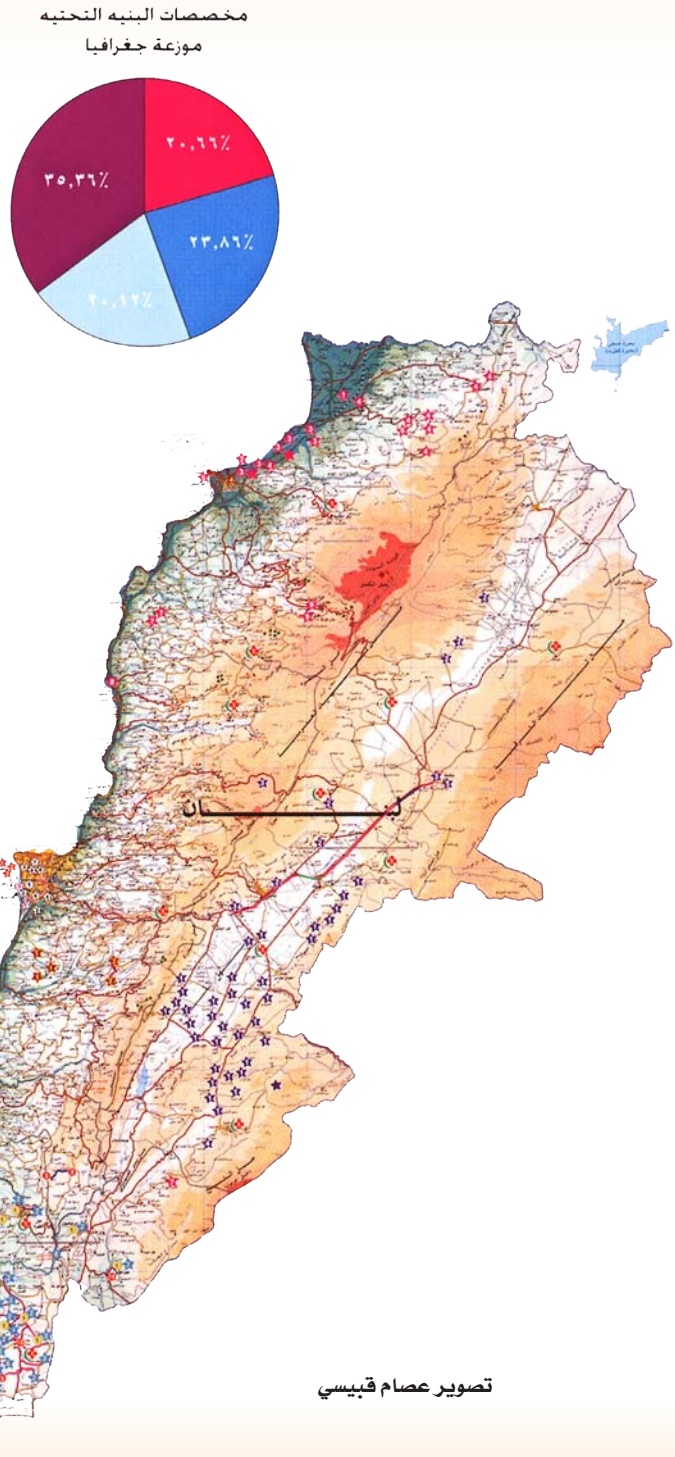

تصوير عصام قبيسي

د. صادقي

ما هي أبرز مشاريع الصندوق في لبنان.. على مستوى العناوين والخطوط العريضة؟

إن مشاريع الصندوق في لبنان متنوعة، فهي تدعم التنمية الاقتصادية، وأبرزها مشاريع محطات توليد الكهرباء، المياه والصرف الصحي، الطرقات، المطار... وهناك المشاريع التي تدعم التنمية الاجتماعية كإنشاء المدارس والمستشفيات وغيرها من المشاريع الخدماتية الحيوية.

أين تقع التنمية في الخط البياني العام لمشروع الصندوق؟

يعمل الصندوق الكويتي عادة على المشاريع التنموية الحيوية التي تخدم البلدان النامية وتساهم في تخفيف معاناتها ورفع مستواها المعيشي في جميع أنحاء العالم.

من المعروف أن للمشروع خطين: خط لخدمة مشروع الدولة العام وخط لخدمة البلديات، ما هي حصة التنمية المحلية من المشروع؟

غالباً ما يساعد الصندوق في دعم برامج الدولة المستفيدة من مساهماته، وهذه المشاريع بطبيعتها تخدم السياسة التنموية العامة للدولة، ومثالاً على ذلك مشاريع محطات توليد الكهرباء في لبنان، ومشروع مياه الليطاني على منسوب 800 متر، مشروع مطار رفيق الحريري الدولي. أما عندما يقوم الصندوق بالإشراف على هبات دولة الكويت فيوجه جزءاً من هذه

يؤكد الدكتور محمد صادقي أن الصندوق اعتمد في إعادة إعمار لبنان بعد حرب تموز 2006 منهجاً تنموياً من خلال توازنات قطاعيه وجغرافية وزمنية، حيث اختار مشاريع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي غطت جميع الأراضي اللبنانية، ويتم تنفيذها في نفس الفترة الزمنية، وهذه المنهجية عنوانها تنمية شاملة وعادله.

المساهمات نحو التنمية المحلية من خلال العمل مباشرة مع البلديات والجمعيات ذات المنفعة العامة، وذلك بشراكة فعلية دون تحميلهم أعباء قانونية وإدارية ومالية، إنما يكون الهدف رفع مستوى أداء البلديات وترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة وكيفية إدارة المشاريع والإشراف عليها، وأهمية تشغيل وصيانة المرافق بعد الانتهاء من تنفيذ المشاريع.

كيف جرى اختيار المشاريع، هل أنتم من وضع الأفكار أم البلديات؟

هناك ثلاث منهجيات اعتمدها الصندوق لتحديد المشاريع في إطار المساهمة في إعادة الإعمار.

المنهجية الأولى: يقوم الصندوق بداية بالتعاون مع الدولة والبحث عن مشاريع قد قامت الدولة اللبنانية بإعداد دراسات لها وبسبب عدم توافر التمويل قامت الدولة بتأجيلها.

أعطى الصندوق أولوية لهذه المشاريع، ومثالاً على ذلك مشروع مياه الشرب في البداوي، ومشروع الصرف الصحي في قرى بنت جبيل.

المنهجية الثانية: هناك مشاريع تم تقديمها للصندوق من قبل الدولة حيث كانت تقوم بتنفيذها وتوقفت بسبب عدم توافر التمويل اللازم لاستكمالها، فيقوم

الصندوق بمراجعة ملفات هذا المشروع، وفي حال كانت ضمن نطاق أعمال إعادة الإعمار أو أنها تساهم في تنشيط الحركة التنموية، يوافق الصندوق في توفير التمويل اللازم، ومثالاً لهذا النوع من المشاريع مشروع استكمال طريق رياق – بعلبك.

المنهجية الثالثة: يتم تحديد المشاريع من خلال المناقشة والتنسيق مباشرة مع المستفيدين من بلديات وجمعيات نفع عام مثل الطريق الدائري في قضاء صور، ومجموعة مشاريع المياه والصرف الصحي في الجنوب.

يقوم الصندوق أثناء تنفيذ المشاريع بإعداد دراسة توجيهية لتشغيل وصيانة وإدارة المشروع، كما يقوم بتخصيص مبالغ لتدريب الكوادر الفنية والإدارية في هذه الفترة وذلك لضمان الاستفادة من المشروع فور الانتهاء من إنجازه، وفي كل الحالات يقوم الصندوق بتسليم المشروع بعد إنجازه للمستفيدين منه، وينتهي دور الصندوق ويبدأ دور الجهات المستفيدة.

هل سيتولى الصندوق إدارة هذه المشاريع أم أنه سيوكل الأمر الى البلديات والجمعيات؟

يحرص الصندوق على إعداد دليل لتشغيل وصيانة وإدارة المرافق خلال فترة تنفيذ أعمال المشاريع، كما يقوم بتخصيص تمويل لتدريب الكوادر الفنية والإدارية لكل مشروع حسب طبيعته، وفي اعتقادنا أن مثل هذه المنهجية تلعب دوراً هاماً في رفع مستوى أداء الجهات التي تقوم بإدارة المشروع والاستفادة منه مباشرة بعد انتهائه لتقديم أفضل الخدمات لأهالي المناطق وفي أسرع وقت ممكن. ومن الأمثلة لهذه المشاريع إنشاء مراكز اجتماعية في برج البراجنة والمريجة، ومشروع الصرف الصحي لسبع قرى في قضاء بنت جبيل، والمساهمة في دعم جمعيات النفع العام مثل مشروع الاستشفاء الداخلي للمعاقين في الصرفند، وإنشاء سكن للأيتام ضمن مجمع مبرة الإمام علي عليه السلام، وغيرها من المشاريع.

ما هي التكلفة الإجمالية؟

قدمت حكومة دولة الكويت للبنان هبة مقدارها 300 مليون دولار للمساهمة في جهود إعادة الإعمار بعد حرب تموز 2006، وقات حكومة دولة الكويت بتكليف الصندوق لإدارة هذه الهبة، وعليه قام الصندوق بفتح مكتب له في بيروت في كانون الثاني/ يناير 2007. وقد باشر بوضع استراتيجية عمله لإدارة الهبة التي بدأها بتقسيم الهبة إلى قسمين:

القسم الأول مخصص لتعويضات الإسكان في الجنوب والضاحية الجنوبية، وتم تخصيص مبلغ 115 مليون دولار لهذا القسم، وقد تم حتى الآن صرف ما مقداره نحو 96 مليون دولار، أي حوالى 83% من إجمالي المخصصات للتعويضات، ومن المتوقع صرف المتبقي خلال الأسابيع القادمة. والجدير بالذكر أن منحة دولة الكويت قد تبنت 24 قرية في الجنوب و14 مبنى سكنياً في الضاحية الجنوبية.

القسم الثاني والبالغة قيمته 185 مليون دولار تم تخصيصه لمشاريع بنية تحتية اقتصادية واجتماعية، وتم توقيع اتفاقيات تمويل لـ 53 مشروعاً، ويتم حالياً تنفيذ 40 مشروعاً منها، ومن المتوقع إنجاز جميع هذه المشاريع في نهاية 2012.

د. صادقي يعرض عدد من مشاريع الصندوق

تنمية حول العالم

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من المؤسسات الرائدة في مجال التنمية، فقد بدأ في دعم مشاريع تنموية في الدول النامية منذ عام 1961 ويعتبر من أقدم المؤسسات التنموية في العالم. بلغ عدد المشاريع التي قام بتمويلها حوالى 758 مشروعاً في أكثر من 100 دولة بقيمة إجمالية هي نحو 14.7 مليار دولار. اكتسب من خلال هذه المساهمات المتنوعة خبرات واسعة، فهو الآن من المؤسسات التنموية التي تتميز بأسلوبها المرن ودراية كبيرة في التحديات التي تواجه الدول النامية.

بعض من تجربة بلدية ... بالإمكان دوماً خدمة الإنسان

بقلم: ابراهيم بيرم(*)

كان يخالجني شعور من الرهبة والخشية، لحظة استقر الرأي لديّ على خوض غمار تجربة العمل البلدي في قريتي الحبيبة حناويه (قضاء صور) لأسباب عدة أبرزها اني سألج عالماً مجهولاً، علماً انه عالم له آفاقه وأبعاده ومعاييره وهواجسه، وان الامر الذي انا بصدده يحتاج الى جهد استثنائي والتزام من نوع آخر، بقضايا البلدة، اضافة الى انني أقيم، بحكم عملي في العاصمة.

وثمة عامل آخر هو ان البلدية حديثة في قريتنا، اذ ان مجلسنا هو الاول في حياتها.

ومع ذلك، فإنني اخال ان التجربة وبرغم ما اعترضها من ظروف صعبة يأتي في مقدمها تداعيات الحرب الاسرائيلية على لبنان في عام 2006، أعطت القسم الكبير من أُكلها، وكانت عموماً مثيرة للاهتمام.

فقد قُدر لي ان اعمل مع فريق متجانس برئاسة شاب متمرس ذي همة عالية على تواضع جم، المسؤولية عنده تكليف لا تشريف، ومقصده رفع شأن القرية الى مصاف القرى النموذجية.

وقُدر لنا جميعاً، كمجلس بلدي، ان نجد مؤازرة غير محدودة، من مهاجري البلدة الموزعين في أقاصي القارة السمراء وسواها.

واذا كانت كتب التاريخ تذكر ان مصر هبة النيل، فإن بلدتنا، هي «هبة مغتربيها»، اذا صح التعبير، فالاغتراب والبلدة صنوان، اذ تضرب جذور الانتشار لأبنائنا واخوتنا المغتربين الى ما يقارب القرن من الزمن حسب بعض الروايات التي تقدم لنا مئات القصص عن بطولات هؤلاء و«جهادهم» لتحسين أوضاعهم، وروايات عن عشقهم للحياة الراقية المتطورة.

والثابت ان مغتربينا ضموا سواعدهم الى سواعدنا، فكان عطاؤهم السخي لنا حافزاً لخوض غمار تجربة اعمارية انمائية، نستطيع وبتواضع ان نباهي بها، وهي دليل على تعلق هؤلاء المغتربين الاكارم ببلدتهم، وبرهان على انهم لم يغادروها الا ليعودوا اليها ويساهموا بكل اندفاع في رفع مستواها.

بالطبع فعلت بلديتنا الكثير، على كل المستويات: الاعمارية، والتجميلية، والتربوية، والطبية، والرياضية، الى الانشطة الاجتماعية والتثقيفية المتنوعة، ولكنها تبقى طبعاً دون طموحاتنا التي لا تقف عند حدود، لكي نجسد التزامنا بقضايا البلدة وابنائها.

انها بالفعل تجربة غنية بالنسبة لي ولزملائي في المجلس البلدي، علمتنا على قصرها وتواضعها، ان بإمكان اي مجلس فعل الكثير بأقل التكاليف، على سبيل المثال، ان اول «انجاز» لنا هو طبع كتيب عن العلماء الذين نبغوا في

البلدة منذ مطالع القرن العشرين.

كانت غايتنا ابراز دور البلدة التاريخي في مجال خدمة ديننا الحنيف، ومذهبنا العزيز، منذ مدرسة حناويه الدينية التي تشهد لها كل المصادر التاريخية المعتبرة، وتتحدث كل الوثائق عن دورها الرائد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي كانت تضم بين جنباتها عشرات الطلاب الذين كانوا يقصدونها من مناحي شتى.

أردنا ان نلقي الاضواء على الجانب العلمي المشرق في حياة هذه البلدة، لنقول لمن يعنيهم الامر خصوصاً من الاجيال الطالعة في بلدتنا، ان هذه البلدة هي بلدة علم ونهضة ثقافية، نريد لها ان تتجدد دوماً، وان تنجب مواكب متتابعة من الاجيال المشدودة الى الثقافة والتعليم. ومن أجل هذا الهدف الاسمى، فليتنافس المتنافسون.

ربما تكون ثقافتنا ومعرفتنا بالعمل البلدي وبإدارة الشؤون العامة متواضعة نسبياً وجديدة لشريحة واسعة منا، ولكن اول ما يمكن استنتاجه من درس وعبر، من هذه التجربة، هي انه بالامكان صنع الكثير وحتى ولو كانت الإمكانيات متواضعة، فالمهمة الاولى للذين سيخوضون يوماً غمار هذه التجربة هي ان يضعوا نصب أعينهم مهمة اجتراح الافكار الجديدة، وتوليد ديناميات ورؤى غير مسبوقة، فدائماً هناك مطرح يمكن ولوجه، وهناك زوايا معتمة بالامكان اضاءتها تعني الانسان اولاً، وتشكل بالنسبة له مادة جذب واغراء لكي يكون واحداً من الذين يندفعون عن طيبة خاطر، لأخذ دورهم الطبيعي في خدمة انسان البلدة.

وهنا أجد المناسبة لكي أقدر تقديراً كبيراً التجربة الرائدة التي خاضها اعضاء اللجنة التربوية في المجلس البلدي، وهم مجموعة من المدرسين والمربين الذين كانوا يتطوعون بكل همة وحيوية، لكي يعقدوا حلقات التقوية لطلاب البلدة وتلامذتها، فهي تجربة اعادت الى ذاكرتي الحكايات المتوارثة عن «العونة» التي كان ابناء قرانا يقدمون عليها ترجمة منهم للعمل الجماعي والمؤازرة والدعم التي تكون خالصة لوجه الله وهي تذكرنا بأيام الخير والصفاء.

أذكر هذه التجربة المضيئة، شاهداً على ان بالامكان دوماً ايجاد المجالات، وفتح الابواب الموصدة لخدمة البلدة وانسانها.. أليس العمل البلدي كله التزام وتعهد بالخدمة العامة؟!

ولا يفوتنا في هذا المقام ان ننوه بعمل اللجنة الصحية التي وان دخلت الميدان متأخرة بعض الشيء، الا انها ابلت بلاءً حسناً، في رحلة سعيها لترويج ثقافة طبية، ولتفعيل الخدمة في هذا المجال الانساني الراقي.

وبالطبع فإن تجربة مثل تجربتنا لا تكتمل فصولها، الا بتعاون ومؤازرة نلناها من إمام البلدة الشيخ العلامة شوقي خاتون، ومن مختارها الأخ كمال كفل، ومن فاعليات البلدة ووجهائها الى كوادر «حزب الله» وحركة «امل» الذين كانوا بالنسبة لنا العضد والساعد...

(*) صحافي في جريدة «النهار»
وعضو المجلس البلدي لبلدة حناويه ـ قضاء صور

النفط الأبيض

ثروة لبنان المائية : كيف نستغلها ونحافظ عليها؟

فوزي أبو زيد (*)

إذا كانت كثيرة ومتنوعة الأزمات والتحديات التي تواجه لبنان وإنسانه بدءاً من التلوث الى الصرف الصحي، الى الكهرباء والمياه، فان أزمة المياه التي تستأثر بالاهتمام الأكبر على الصعيد النظري لا تأخذ حقها من الاهتمام التنفيذي المطلوب.

تجمع معظم الدراسات (على أنواعها) على التوافر الكافي والفائض لكميات من المياه، لا سيما على مستوى مصادر المياه (الأمطار، الينابيع، المياه الجوفية)، وغيرها إلا أن هذه الدراسات أيضاً، تجمع على عدم الاستغلال الفعلي والفعّال للمياه، لتؤكد أن لبنان لم يصل بعد الى الإدارة المتكاملة للمياه، أي التي تسعى للاستفادة من المدخول المطلوب وتوزيعه بالشكل الأفضل، وعدم هدره في البحر.في حين تظهر الدراسات أن شبكات مياه الشرب تغطي 90% من عدد السكان باستثناء بعض المناطق في شمال لبنان وبعض المناطق الأخرى.

إن الموارد المائية المتوافرة في لبنان لا تسمح بتصنيفه من بين البلاد ذات الوفرة المائية، ولا من التي تفتقر للمياه. إذ تُعتبر الموارد المائية كافية للاستخدام الصناعي والمنزلي وكافية للاستخدام الزراعي إلى حدّ ما للمستقبل القريب، بافتراض أنه يتم تطبيق مخططات استغلال المياه السليمة والفعالة.

تنوع الاستهلاك

السكان: في العام 2004 قدر عدد السكان في لبنان بـ 3.7 مليون نسمة، ويُتوقع أن يرتفع العدد ليبلغ 4.3 مليون نسمة، سنة 2025 وإلى 4.7 مليون نسمة، سنة 2050. وذلك حكماً سيؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الطلب على الموارد المائية، الأمر الذي يستدعي استغلال الموارد

رؤية إستراتيجية لقطاع المياه في لبنان

توصية لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه

إن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، في جلستها المنعقدة بتاريخ 2009/04/06، والمخصصة لدرس توصيات ورشة العمل الوطنية التي انعقدت في مجلس النواب على مدى يومين بين 27 و28 شباط 2009، تحت عنوان «رؤية إستراتيجية لقطاع المياه في لبنان»، وشارك فيها جميع المعنيين بقطاع المياه في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن المنظمات الدولية،

بعد أن استمعت إلى آراء ممثلي الوزارات والإدارات العامة حول الحاجة الملحة لوضع إستراتيجية واضحة المعالم لقطاع المياه، نظراً لمحدودية لبنان من هذا المورد، ولكون فترة الجفاف تمتد على مدة تزيد عن سبعة أشهر في السنة، ولأن قلة المياه وهدرها في البحر المتوسط أحد العناصر الأساسية في الحد من تطور البلاد ونموها الاقتصادي، حيث الميزان المائي في لبنان وغزارة الطلب لمجمل القطاعات، حسب وزارة الطاقة والمياه، هو كالتالي: لسنة 2005 : 1.55 مليار متر مكعب بالسنة، ولسنة 2030 : 3.068 مليار متر مكعب بالسنة، إن الواقع العملي يظهر وجود عجز بالميزان المائي مرده إلى هدر حوالي 1.2 مليار متر مكعب بالسنة في البحر.

وبعد نقاش مستفيض رأت وجوب اعتماد خطة إستراتيجية لقطاع المياه، وتبنّت التوصيات الصادرة عن ورشة العمل الوطنية مع تعديلات بسيطة، والتي تم تقسيمها تحت العناوين التالية:

1. الميزان المائي.
2. الحد من التلوث والمحافظة على نوعية المياه.
3. تحديد الحاجات للمياه.
4. مسؤولية وزارة الطاقة والمياه.
5. مسؤولية البرلمان.
6. مسؤولية الحكومة.
7. مسؤولية مؤسسات المياه في استثمار المياه بعد تنفيذ المشاريع.
8. توصيات تتعلق بنهر الليطاني.
9. المخاطر والمتابعة.

1. الميزان المائي:

معرفة كمية المياه المتساقطة (شتاء وثلج) وجريان الأنهر وتدفق الينابيع والتبخر والتسرب إلى الطبقات الجوفية وذلك على أساس معطيات كاملة وجديدة ناتجة عن :

قياس المتساقطات ودراسة التبخر.

قياس تدفق المياه في الأنهر والينابيع

نهر العاصي: بانتظار السد!

سد القرعون: تلوث وتراجع في المنسوب

المائية بشكل فعّال. ويتضح من تلك الدراسات أن عدم الاستغلال الفعال للمياه يمثّل التحدي الرئيسي في هذا القطاع.

واستناداً إلى معدل استهلاك المياه المقدر بـ200 ليتر للشخص الواحد يومياً، وبصرف النظر عن أية خسائر، يحدد الطلب الحالي للمياه بمعدل 270 مليون م3 سنوياً (باعتبار أن عدد السكان الحالي هو 3.7 مليون نسمة). وفرضاً أن الخسائر المائية تشكل 50%، يصبح الطلب السنوي 540 مليون م3.

وفي العام 2025، ونظراً للزيادات المحتملة في عدد السكان بشكل رئيسي، يتوقع أن يصل معدل الطلب السنوي للمياه إلى 315 مليون م3، بصرف النظر عن أية خسائر. في حال لم يتم تطوير وتطبيق الإجراءات التي من شأنها تخفيض الخسائر، سيقارب الطلب السنوي الحالي للمياه معدل 600 مليون م3، منخفضاً إلى 500 م3، باعتبار أن خسائر المياه في المنطقة تشكل 25 %. علماً أن معدل 100 م3، يشكل نصف سعة مخزون بحيرة القرعون تقريباً.

الصناعة: تقدّر وزارة المياه والطاقة الطلب الحالي على الموارد المائية للاستخدام الصناعي بـ130 مليون م3. ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 240 مليون م3 في سنة 2015. في حين تقدر مصادر أخرى الطلب بين 35 و65 مليون م3. ويعود التفاوت الكبير في التقديرات بجزء منه إلى اعتماد غالبية الخدمات الصناعية على طبقاتها الخاصة الحافظة للمياه، التي ليست حاصلة على تراخيص أو خاضعة للرقابة الحكومية.

الري: تُقدر المياه المستخدمة للري حالياً بـ870 مليون م3. ومن المُقدر أن يرتفع هذا الرقم إلى 1450 مليون م3، مع حصول التزايد المُتوقع للمناطق الخاضعة للري.

قياس مستوى المياه الجوفية وذلك عبر قياسات في شبكة آبار ومحطات رصد حركة المياه (سهل البقاع والسواحل والجبال) لمتابعة حركة المياه الجوفية وتغير مستواها مع الوقت.

الحرص على إعادة التحريج لما لذلك من أهمية في الدورة المائية والميزان المائي.

وجوب استعمال التقنيات العلمية الحديثة لمتابعة تطور الميزان المائي مع الوقت

2 – الحد من التلوث والمحافظة على نوعية المياه:

إكمال الخطة المتكاملة للصرف الصحي والسعي إلى تعميم محطات التكرير الفردية لخدمة المناطق الريفية، على أن تشمل الدراسات دراسة تقييم الأثر البيئي عند إنشاء هذه المحطات، وذلك بهدف تعميم تكرير المياه المبتذلة على كافة الأراضي اللبنانية.

تأمين تشغيل وصيانة المحطات المنفذة لمعالجة المياه المبتذلة

الطلب من الإدارات المعنية متابعة موضوع التلوث الصناعي وفرض إنشاء محطات تكرير خاصة في المصانع وتقديم حوافز مادية لمساعدة الصناعيين في هذا المجال.

حل قضية النفايات الصلبة (المنزلية والصناعية والطبية) التي تلوث المياه السطحية والجوفية والتربة والبحر.

مكافحة تملح المياه الجوفية على السواحل عبر ترشيد استعمالها وذلك تحت إشراف وزارة الطاقة والمياه.

3 – تحديد الحاجات للمياه :

وضع مخطط إنمائي عام ومتوازن، لجميع المناطق اللبنانية، يمكن من تحديد الحاجات إلى المياه الآنية والمستقبلية، في جميع المناطق وفي كافة القطاعات.

إعطاء الأولوية لاستعمال المياه السطحية قبل المباشرة باستعمال المياه الجوفية بواسطة الآبار واعتبار المياه الجوفية مصدر مياه احتياطياً.

العمل على الحد من الاستعمال غير المنظم للثروة المائية وخاصة من الآبار غير المرخصة.

4 – دور وزارة الطاقة والمياه:

إيجاد الموارد المائية الكافية لتلبية الحاجات للمياه في جميع القطاعات (مياه الشرب – الري – المياه الصناعية...) استناداً إلى معطيات حسب المخطط العام المتوازن المذكور أعلاه، يشمل جميع المناطق اللبنانية.

تنفيذ الأشغال اللازمة لاستثمار مصادر المياه وإيصالها إلى المستهلكين.

إنشاء مركز هيدرولوجي وجيولوجي وهيدروجيولوجي في الوزارة لجمع المعطيات ولمتابعة درس الميزان المائي، وتعميم المعلومات على المعنيين بالشؤون المائية.

حسن استعمال المياه الجوفية كمصدر لتأمين المياه والتعمق في معرفة حركة هذه المياه، ومنها الينابيع التي تتفجر في البحر.

التنسيق بين الوزارات (وزارة الزراعة،

المياه متوفرة ولكنها لا تصل إلى كثير من اللبنانيين

مؤتمرات وتوصيات

أواخر نيسان الماضي (2009/4/22) خرجت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية بتوصيات مهمة جداً على صعيد مواجهة أزمة المياه في لبنان، وما أوصت به اللجنة، كانت أوصت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا/ عام 2002)، وهذا التماهي إلى حد بعيد يتبين من خلال التوصيات ومنها:

- مباشرة برامج حماية المياه وترشيد استخدامها، لتحقيق الاستدامة.
- مباشرة برامج وإستراتيجيات فعالة لمنع تلوث المياه والسيطرة عليها...الخ.

وتؤكد الدراسات أن لبنان يتزود بالمياه 100%، وهذا ما يتعارض مع ما يتعايش معه اللبنانيون، من أزمة مياه، وهذا ما استدعى من لجنة الأشغال النيابية والعديد من الجهات الدولية واللبنانية دق ناقوس الخطر، لاتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل التزود بالمياه لكل اللبنانيين.

أما بما يعني المجالس البلدية وإداراتها، فتعبر (الاسكوا) خلال هذا المؤتمر، عن محدودية دور المجتمع المدني والمشاركة الشعبية في ما يتعلق بإدارة قطاع المياه.

وقد أوردت التوصيات التالية في الفقرة «جيم» تحت عنوان وسائل إدارة الموارد المائية.

- خطة لإدارة الموارد المائية:

يجب أن تكون هناك خطة، تشتمل على سيناريوهات متعددة، لتنمية الموارد المائية واستخدامها، وتفاعلها مع المجتمع، تأخذ بعين الاعتبار وحدة الحوض، والمخاطر المحتملة، والتلوث.

- إدارة الطلب على المياه :

تشمل مبادىء إدارة الطلب على المياه، استخدام وسائل لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، من خلال وضع أولويات على أفضلية الاستخدام من المياه التي يتم ضخها، ومن خلال السعي لخفض والبيئة..) ومؤسسات المياه، وإشراك الجامعات في الدراسات والأبحاث.

درس إمكانية استعمال المياه في فصل الشتاء في الأنهر الساحلية وفي الينابيع، بواسطة سدود صغيرة لأهداف مختلفة (الري، توليد الطاقة الكهربائية...).

وضع رؤية سياسية وقانونية تتعلق بالمياه المشتركة، سطحية كانت أم جوفية، على أن تترجم فيما بعد إلى إستراتيجية متكاملة وواضحة المعالم.

دراسة موضوع إعادة استعمال المياه المكررة في محطات تكرير المياه المبتذلة، ضمن المبادئ الآتية:

أن تتوافر في محطات تكرير المياه المبتذلة تقنيات تؤمن مستوى المعالجة المطلوبة.

أن تتوافق خصائص المياه المعالجة مع خصائص الوسط الذي سترمى فيه أو خصائص الوسط الذي سيتم إعادة استعمالها ضمنه.

إعادة إطلاق دراسات موضوع تغذية الطبقات الجوفية التي كانت وزارة الطاقة والمياه قد باشرت بها سابقا.

تعزيز الموارد البشرية والكفاءات، خاصة الفنية في وزارة الطاقة والمياه.

5 – دور البرلمان:

إعطاء أولوية لسن قوانين تتعلق بقطاع المياه عامة وبالموارد المائية بشكل خاص.

إنشاء لجنة علمية مختصة في قطاع المياه تكون تابعة للبرلمان اللبناني وتقدم له الاستشارات العلمية اللازمة في هذا المجال.

مراقبة الحماية الجدية لمياه لبنان من المطامع الإسرائيلية.

6 – دور الحكومة :

وضع المياه كأولوية في برنامجها السياسي والإنمائي.

النظر في إنشاء وزارة خاصة للمياه والصرف الصحي.

تأليف هيئة وطنية عليا تحدد السياسة العامة للمياه في لبنان، وتساهم في تحديد الخيارات المستقبلية الكبرى في هذا القطاع. على أن يتم التنسيق بينها وبين مجلس الإنماء والإعمار والوزارات المختلفة، وتكون مرجعيتها رئاسة الحكومة.

التشديد على الدور الإنمائي لمجلس الإنماء والإعمار، وعلى دوره في تمويل وتنفيذ المشاريع وخاصة تلك العائدة لقطاعي المياه والصرف الصحي.

تمهيداً لرؤية جديدة للإدارة اللبنانية، إعطاء الأولوية لوضع رؤية وهيكلية متكاملتين للإدارات التي تهتم بالمياه (وزارة الطاقة والمياه ومؤسسات المياه) وتأمين التمويل الكافي لتوفير الجهاز البشري ومستلزمات تحسين خدمات المياه.

تأمين المياه للمستهلك بصورة متواصلة وبالكميات التي تفي بالحاجات.

العمل على معالجة وإلغاء الحقوق المكتسبة على المياه.

إشراك القطاع الخاص في إدارة قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي وتأمين العناصر

الليطاني: متى يتوقف الهدر؟

الإفراط في كميات المياه المستخدمة، وتشمل هذه المبادئ ضرورة العمل على تطبيق وسائل إدارة الطلب المناسبة، من خلال التركيز على تحقيق الاستخدام الأمثل، والتدوير، والتطوير لجميع الموارد، ومن خلال تحسين أداء الاستخدام عن طريق التحكم في الضغط والفاقد، والقيام بالجباية، وتغير سلوك الاستخدام، وتطبيق أدوات الترشيد الفنية، وتحديث نظم المباني.

– الوسائل الاجتماعية:

ولا بد أن يتم تحفيز، ودعم دور الأفراد والمؤسسات الأهلية، بالتركيز على زيادة المعرفة في المناهج التعليمية حول مواضيع إدارة المياه، وتدريب العاملين في قطاع المياه، وتحسين التواصل مع المستخدمين للمياه وتفعيل هذا التواصل، وإعداد البرامج الإعلامية. كما يجب تفعيل دور الأفراد من خلال إشراكهم في التخطيط والتنفيذ.

وأمام مجلس النواب الجديد مهمة وطنية كبيرة هي السعي الجاد والدؤوب لتحقيق توصيات لجنة الأشغال النيابية، وهي مسؤولية تقع أيضاً على عاتق المجتمع المدني والشعبي والجمعيات الأهلية والجهات والمؤسسات ذات الصلة، من أجل معالجة هذه الأزمة، والحماية والمحافظة على ما جعل منه الله كل شيء حي.

(*) إختصاصي تنمية وتخطيط مدن
مسؤول الدراسات والتخطيط في جمعية العمل البلدي

البشرية للمؤسسات العامة، والاستفادة من الطاقات الجامعية المتوافرة في هذا المجال (أساتذة وخريجين).

جمع أعمال لجنة المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف، وإعداد ملف لبنان المتعلق بالمياه المشتركة.

تشجيع إنشاء شركات لبنانية متخصصة في مختلف القطاعات التي تتألف منها خدمة المياه (صيانة وتشغيل محطات تكرير، صيانة شبكات، جباية..).

وضع المراسيم التنظيمية المناسبة التي تضمن زيادة قدرات وصلاحيات مؤسسات المياه العامة الإدارية والمالية باعتبارها أحد الشروط الأساسية لتحسين أدائها العام وتأمين الخدمة.

7- دور مؤسسات المياه:

اعتماد المخطط التوجيهي الصادر عن وزارة الطاقة والمياه، ووضع المشاريع المنبثقة منه والتي تنفذها هذه الوزارة أو مجلس الإنماء والأعمار بالخدمة.

استكمال الأشغال اللازمة لإيصال المياه إلى المستهلك، من شرب وري وصناعة (شبكات، خزانات، محطات ضخ، محطات صغيرة لتكرير المياه).

توزيع المياه بصورة متواصلة واستثمارها بواسطة عدادات، وهذه العملية تتم تدريجياً مع امتداد تأمين مصادر المياه بصورة متواصلة إلى جميع المناطق، ما يؤدي إلى المساهمة في المحافظة على نوعية المياه.

تشغيل وصيانة التجهيزات العائدة للمياه المبتذلة وشبكات ومحطات التكرير والسعي إلى إعادة استعمال المياه المكررة في بعض الحالات وخاصة في قطاع الري.

الحد من الهدر في شبكات المياه والتجهيزات والمنشآت العائدة لها.

8- توصيات خاصة تتعلق بنهر الليطاني:

العمل على تنفيذ مشروع القناة 800 كاملاً وفوراً بما في ذلك الناقل الرئيسي ومشروع التطوير الريفي والزراعي.

الطلب من السلطات المختصة رفع التعديات عن حوض نهر الليطاني والبت بالشكاوى التي رفعتها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني إلى المراجع القضائية ضد الذين يتسببون بتلوث النهر وبحيرة القرعون.

الإصرار على أهمية تجهيز نهر الليطاني بالسدود وتأمين الأموال الضرورية لبناء سدي كفرصير والخردلي.

9- المخاطر والمتابعة:

بعد اطلاع اللجنة على مستندات ومناقشات المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول بين 16 و22 آذار 2009، أوصت اللجنة بالمتابعة الدقيقة لموضوع المياه في المؤتمرات الدولية والمشاركة الدائمة والفاعلة فيها من خلال ملفات قانونية وتقنية تكفل دفاعاً فاعلاً عن حق لبنان في مياهه. وتأليف لجنة مختصة لإعداد الملف القانوني – التقني المطلوب والسهر على تحديثه على ضوء المستجدات.

بيروت في 2009/04/06

جسور المشاة في الضاحية: اعبروها بأمان

إعداد: مايا ياغي

تتقدم، تتراجع، تنتظر مجددا وتعاود الكرّة، محاولة اجتياز الشارع لتصل إلى المعهد الفني الرسمي، ويطول الانتظار أحيانا إلى نصف ساعة. وهي تستذكر حادثة رفيقتيها اللتين قضتا في حادث سير في المكان نفسه والوضعية ذاتها عندما كانتا تعبران الشارع في بئر حسن قرب المدينة الرياضية...

تستذكر فاطمة محيدلي تلك الايام عندما سألناها عن أهمية جسور المشاة في الحفاظ على السلامة العامة للمواطن لتقول: «خي، الله ريحنا وعملوا هالجسر بوجه المعهد وأنقذوا كتير من الطلاب، بالإضافة إلى أنهم أراحوا الطلاب والعابرين من حالة الرعب اليومية التي كانوا يعيشونها».

بلدية الغبيري التي سارعت في حينها لبناء جسر يصل ضفتي الأوتوستراد، لم تتوقف عند هذا الحد، بل بنت جسراً آخر على طريق المطار بالقرب من مبنى البلدية لتسهيل انتقال المشاة وطلاب المدارس.. وكرت سبحة بناء جسور المشاة على طول طريق المطار في نطاق بلديتي برج البراجنة والغبيري في اطار مساعدة بلدية طهران للضاحية بعد حرب تموز 2006.

معاناة المواطنين مع العبور على الطرقات حلقة لا تنتهي في ظل عدم السعي الجدي لتوفير السلامة العامة والتي يضمنها وجود جسور لمشاة وممرات آمنة للعابرين، في حين تؤكد الدراسات والأبحاث أهمية هذه الجسور ودورها الفعال في الحفاظ على سلامة المواطن.

اليازا

ويؤكد عضو الهيئة الإدارية في جمعية اليازا للسلامة العامة كامل ابراهيم ان «الاحصاءات تشير الى ان 40% من حوادث السير في لبنان ناتجة عن المشاة، وان نحو 250 شخصاً يقضون بسبب اجتيازهم للطرق وعدم توافر جسور خاصة للمشاة، في حين تبرز الحاجة في لبنان الى تشييد أكثر من 100 جسر».

ويقول ابراهيم: «برغم جميع الاحتجاجات والحركات الاستنكارية والمطلبية لحق من أهم حقوق المواطن وهو السلامة العامة له، لم تلق «اليازا» تجاوبا واضحا من الحكومة، بل وكما كل المشاريع والمعطيات تبقى وعوداً لا أكثر».

ويلفت ابراهيم النظر الى ان «الجسور التي شيدتها الهيئة الايرانية لمساعدة لبنان في الضاحية خصوصا وفي لبنان عموما لها اثر كبير وإيجابي على المواطن». ويشكر كل من ساهم ويساهم في دعم للبنان والوقوف الى جانبه دائماً.

الحاجة أم احمد حرب تقول: «ان هذه الجسور نعمة من السماء، فلو اخذت من وقتي دقيقتين اكثر الا اني اقطع الشارع وبالي مرتاح».

بلديات الضاحية

يرى رئيس اتحاد بلديات الضاحية الحاج محمد الخنسا ان

توفر جسور المشاة - عبور الطرقات بأمان

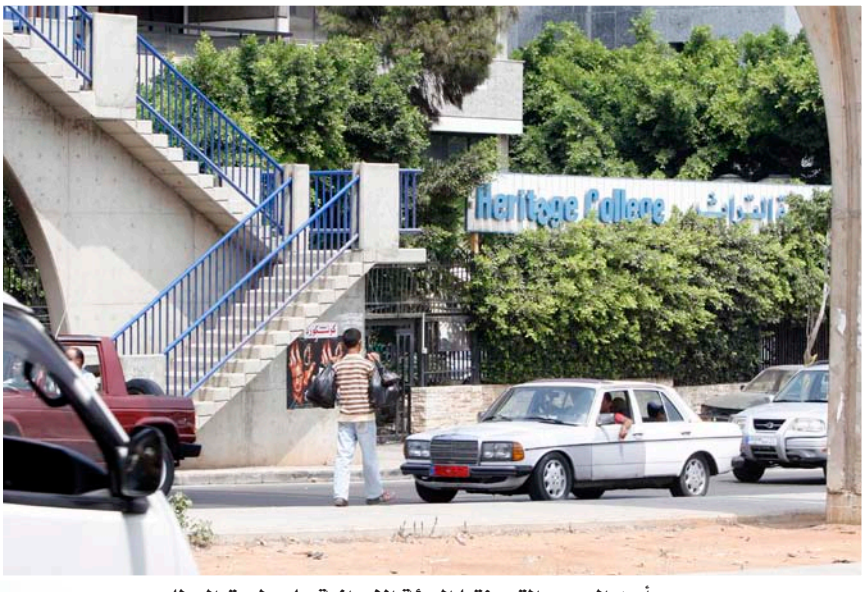

أحد الجسور التي بنتها الهيئة الإيرانية على طريق المطار

«هذه الجسور هي حاجة ملحة للكثير من المواطنين وخصوصا للطلاب والمسنين». ويقول «ان واجبنا تأمين حركة السير والمشاة للناس»، مؤكداً ان «مشكلة السلامة العامة تقع على عاتق المواطن ايضا حيث يتوجب عليه الالتزام والتقيد بقوانين السير المتفق على الالتزام بها، وكل ذلك بهدف تأمين الراحة والسلامة له».

ويوجه الخنسا شكراً الى «الهيئة الايرانية التي ساهمت في مساعدة لبنان بما يحتاج، وكانت تضع بلسما على مواضع الجرح والنقص في حياة المواطن اليومية».

مدير العلاقات العامة في مستشفى الرسول الاعظم الحاج محمد حجازي يؤكد: «ان تشييد الجسر بالمقابل من المستشفى على طريق المطار كان له الاثر الكبير على حركة مرور المرضى وخصوصا الى العيادات».

ويقول ان «المعاناة طالت والحلّ جاء متأخرا بسبب ان رخصة البناء طالت حتى حصل القيمون عليها، وباشروا العمل، في حين تجدر ان تكون لأعمال تطوعية كهذه، وذات مصلحة عامة، تسهيلات من الدولة وليس عراقيل».

الهيئة الايرانية

رئيس الهيئة الايرانية للمساهمة في اعمار لبنان المهندس حسام خوش نويس يقول: «ان عدد الجسور المنجزة نحو 25 جسرا رئيسيا وفرعيا ونحو خمسة وأربعين مشروعاً صغيراً كحدائق عامة ومشاريع اخرى».

ويشير الى أن بلدية طهران التزمت مساعدة بلديات الضاحية الجنوبية والجبل في عدد من الميادين، ومنها بناء جسور المشاة التي بلغ عددها أربعة جسور على طريق المطار.

ويشير نويس الى ان هناك العديد من المشاريع الانمائية التي تم انجازها بالتعاون مع بلديات الضاحية الجنوبية وحزب الله، وتتوزع على معظم المناطق اللبنانية، البعض منها أنجز والآخر قيد الإنجاز.

بلدية حارة حريك: مشروع لبناء ثمانية جسور للمشاة

تضع بلدية حارة حريك في روزنامة مشاريعها للفترة المقبلة مشروع بناء ثمانية جسور للمشاة في نطاقها البلدي، وبحسب مصادر في البلدية فان المشروع الآن هو في طور الدراسات الفنية لإرسالها الى الجهات المختصة بعدما جرى تحديد المواقع التي سيتم بناء الجسور عليها.

وتتوزع هذه الجسور على الشكل التالي:

ـ 3 جسور فوق بولفار الشهيد القائد عماد مغنية في النقاط التالية: مقابل المهنية العاملية، مفرق عبد النور وفي صفير.

ـ 3 جسور فوق اوتوستراد الشهيد هادي نصر الله في النقاط التالية: قرب معمل جبر، مفرق مجمع القائم، وقرب بن عدنان.

ـ جسران فوق طريق صيدا القديمة في النقاط التالية: قرب أفران الأمراء والى الجهة الشمالية من بولفار الشهيد مغنية.

وأشارت مصادر بلدية الحارة الى أنه بحسب الدراسات التي يجري إعدادها فان الجسور ستبنى من مادة الحديد، وهي ممولة عن طريق هبة مقدمة للبلدية.

زراعة الأشجار في المدن: أي شجر نزرع؟ وكيف؟

بقلم: المهندس محمد الخنساء(*)

غدت مشاريع التشجير في لبنان ضرورة ملحّة لاعتبارات بيئيّة واجتماعية واقتصادية. إذ تلعب هذه المشاريع دوراً هاماً في تعديل المناخ وتحسين التربة وزيادة خصوبتها ومكافحة التصحر ومقاومة التلوث الجوي، إلى جانب تأثيرها النفسي على المواطنين ومساهمتها الاقتصاديّة. ومع تزايد توجّه اللبنانيين إلى السكن في المدن توسعت المدن اللبنانيّة عمرانياً على حساب المساحات الخضراء المحيطة والداخليّة. كذلك تحولت العديد من القرى والبلدات إلى مدن صغيرة يطغى عليها التمدّد العمراني.

وقد تنبّه العديد من المجالس البلديّة إلى خطورة غياب الشجرة عن المشهد المديني في مدنهم وبلداتهم، خاصة مع تجدّد الحياة «البلديّة» بعد انتخابات العام 1998، ولذلك قامت بلديّات عدّة بمشاريع، تتفاوت في النوع والحجم، لإعادة تشجير الطرقات والساحات والمتوافر من الأراضي.

وعادة ما يكون الموضوع الأهم في مشاريع التشجير هو اختيار أصناف الأشجار للزراعة: ماذا نزرع ؟ وهو سؤال هام بالفعل، فالشجرة التي سوف تزرع قد تعيش زمناً أطول من زارعها..!

وعندما نريد اختيار شجرة لزراعتها في ظروف المدينة الصعبة، لا بد لنا من مراعاة الأمور التالية:

1ـ الهدف من زراعة الشجرة:

تجعل الأشجار الأماكن السكنيّة أكثر إرضاءً لساكنيها: فالشجرة المزروعة في مكانها المناسب تزيد قيمة العقار المزروعة فيه، والشجرة الكبيرة ذات الظل الوارف تخفف من حرارة الصيف على المباني، وتخفض تكاليف التكييف، والشجرة التزيينيّة تلون الطرقات والسّاحات بأزهارها وأوراقها وثمارها، والأشجار الدائمة الخضرة تحمي من الرياح القويّة وتؤمن الخصوصيّة للعقارات المجاورة بعيداً عن أعين المارة، والأشجار المثمرة تجذب الطيور، والأشجار المصطفة على طول الشارع تخفف انعكاسات ضوء الشمس من أسفلت الشارع، وتنقي الهواء من الغازات الضارة (مثل ثاني أكسيد الكربون) وتلتقط الجزئيّات الضارة منه، وتنتج الأوكسجين، وبالإجمال فإن أشجار الشوارع تحسّن من نوعيّة وشكل الحياة في الأحياء والمدن.

2ـ الشكل والحجم:

عند اختيار الشجرة لزراعتها في المدينة، فإن القاعدة الهندسيّة التالية هي الأهم:

الشكل يتبع الوظيفة «Form Follows Function»

إن اختيارك لنوع وحجم الشجرة بالتناسب مع الوظيفة أو الهدف المتوخى منها يخفف من أعباء العناية بها ويزيد من قيمة العقار المزروعة فيه. ومن المهم أيضاً عند اختيارك للشجرة أن تنظر إلى حجمها عندما تبلغ مرحلة النمو القصوى بعد سنوات عدّة. تتراوح أحجام الأشجار بين عشرات السنتيمترات طولاً إلى عشرات الأمتار. اختر الحجم المناسب للمكان بالنظر لظروف المكان، مثلاً عندما يكون مكان الزراعة يعلوه خطوط كهرباء أو غيرها يجب اختيار الأشجار التي لا ترتفع طولاً بل تميل إلى التوسع أفقياً، أو يمكن التحكم بنموها (مثل شجرة الفيكوس). وعندما تريد الفصل بين مبنيين فمن المفيد زراعة الأشجار العمودية الطويلة (مثل السرو).

3ـ ظروف المكان:

إن اختيار شجرة لكي تعيش وتنمو

في شروط مكان معيّن هو المفتاح لنجاح زراعة أي شجرة في المدينة. وأهم الشروط التي يجب النظر إليها في المكان المعد للزراعة هي التالية :

أ. التربة :

إن حجم التربة المتوافرة للزراعة فيها ونوعيّتها يؤثران بشكل كبير على نجاح وحياة الشجرة المزروعة في المدن.

عادة ما تكون التربة السطحيّة مجهدة وغير عميقة. ولنمو الأشجار الجيد بشكل عام، فإن عمق التربة يجب أن لا يقل على (120 سم) والأفضل الوصول إلى (150 سم) أو أكثر. ومن الضروري إجراء فحص كيميائي للتربة قبل الزراعة، وان لم يكن ممكناً إجراؤه كاملاً، فلا بد من إجراء فحصي الحموضة والقلويّة (PH) والملوحة بالحد الأدنى. وبناءً على الفحص يمكن زراعة الشجرة مباشرة إذا كانت الفحوصات مقبولة، أو إجراء الخطوات اللازمة لتحسين نوعيّة التربة قبل الزرع.

ب. التعرض لضوء الشمس والريح:

إن نسبة تعرض مكان الزراعة لأشعة الشمس خلال النهار تؤثر في اختيار نوع الشجر للزراعة، فمعظم الأشجار الخشبية التي تنمو كبيرة تحتاج إلى ضوء الشمس طوال النهار. وهناك أنواع قليلة تستطيع النمو في الظل الجزئي أو الكامل.

وفي الأماكن حيث تكون الرياح قويّة، يجب اختيار الأشجار التي تكوّن جذورا قويّة بحيث تصمد الشجرة في وجه الريح. ومن المفيد دعم الأشجار المزروعة حديثاً في الأماكن المعرضة للرياح القويّة بقضبان حديديّة أو خشبيّة في المراحل الأولى من الزراعة حتى يتسنى للشجرة الوقت الكافي لتكوين مجموع جذري قوي.

ج. حركة الناس في المكان:

أظهرت الدراسات أن الأسباب

الخمسة الأولى المسؤولة عن موت الأشجار المزروعة تعود إلى النشاط البشري، وهي التالية :

أولاً: رص التربة بسبب حركة البشر أو الآليّات.

ثانياً: قلة الري.

ثالثاً: زيادة الري.

رابعاً: التخريب المتعمد.

خامساً: وهو السبب الأول: زراعة الشجرة الخطأ.

إذاً علينا عند اختيار الأشجار لزراعتها في مكان معين مراعاة حركة الناس في المكان، مقيمين وعابرين، وتوقع كيفية معاملتهم للشجرة المغروسة هناك، واتخاذ التدابير التي تحمي الغرسة وتضمن نموها.

د. نفوذيّة التربة :

تحتاج جذور التربة إلى الأوكسجين لكي تعيش وتنمو. واختناق التربة بالمياه يطرد الأوكسجين من التربة مسبباً اختناق الجذور وموت الشجرة. للتأكد من نفوذية التربة للماء حيث تريد زراعة الشجرة يتم حفر بقطر (30 سم) وعمق (30 سم) وتملأ بالماء، إذا لم يتسرب الماء من الحفرة إلى باطن الأرض، فلديك مشكلة حقيقيّة في نفوذيّة التربة، لا تزرع شجرتك هناك.

هـ. ظروف المكان :

هناك ظروف عدّة متعلقة بمكان زراعة الشجرة قد تعيق عمليّة الزرع، على سبيل المثال التمديدات العامّة (كهرباء، مياه، تلفون،...) فوق وتحت المكان، بلاط الأرصفة، زاوية الرؤية في الشارع بالنسبة للسائقين.. الخ. تأكد من وجود مساحة كافية لنمو شجرتك فوق وتحت الأرض.

و. درجات الحرارة العالية والصقيع:

في المدن المعرضة للصقيع أو حين تبلغ حرارة المكان درجات عالية نسبياً، يجب اختيار الأصناف المتحملة لدرجات الصقيع أو درجات الحرارة العالية الفعليّة. معظم الكتب والمراجع المتعلقة بزراعة الأشجار تذكر الحرارة القصوى والدنيا التي يتحملها كل نوع من الأشجار.

4. الآفات والأمراض :

الآفات والأمراض تصيب تقريباً كل أنواع الأشجار. لكل نبتة أمراضها وآفاتها الخاصة بها، لذلك علينا اختيار الأنواع المقاومة للآفات والأمراض الشائعة في منطقة الزراعة. من المفيد هنا استشارة مهندس زراعي أو اختصاصي أمراض وآفات نبات لاختيار الأصناف المناسبة.

5. التفضيلات الشخصيّة :

من المفيد عند اختيار أنواع الأشجار للزراعة في الشوارع والأماكن العامّة، استمزاج آراء السكان المحليين من خلال استطلاع آرائهم بطريقة مناسبة. وفي حال كانت الزراعة في أماكن خاصة أو شبه خاصة فإن أخذ رأي أصحاب الملكيّة لا بد منه. وعلينا زراعة الأشجار التي يختارها الناس، وهو الأمر الذي يستتبع اهتمامهم بها ورعايتهم لها لاحقا. وعندما يكون اختيار السكان لا يتوافق مع الشروط الفنيّة المذكورة أعلاه من المفيد أن يتم إبلاغهم بعدم القدرة على زراعة الأصناف التي اختاروها لاحتمال عدم نجاحها أو موتها في المستقبل.

(*) مدير مديرية الزراعة والبيئة في مؤسسة جهاد البناء.

اتحاد بلديات جبل عامل:
بين الواقع الصعب والعمل للتغيير

تحقيق أحمد شكر

حمود: وضعنا دراسات للواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة تمهيداً لوضع الحلول

ليست البلدية في عرف الدول المتطورة تنظيفاً للشوارع ولمّاً للنفايات، بل هي سلطة محلية تقوم بتخطيط وتنفيذ المشروعات التي تحتاجها أي مدينة أو قرية. ولتطوير وتحسين العمل، تم اللجوء إلى فكرة الاتحادات التي تجمع مجموعة من البلديات التي تنسق فيما بينها للقيام بمشاريع ذات منفعة أشمل، وهذه حال «اتحاد بلديات جبل عامل» الذي نشأ بُعَيد العدوان الإسرائيلي في تموز 2006 بهدف القيام بمشاريع لتحسين ظروف الحياة في هذه المنطقة التي طالما عانت من غياب الدولة عنها قبل الاحتلال الإسرائيلي، ثمّ من جور وممارسات هذا الاحتلال، وإهمال الدولة وغيابها خلال مرحلة ما بعد التحرير.

يؤكد رئيس الاتحاد الدكتور جهاد حمود انه من الواجب ايجاد مناخ من التعاون الحقيقي من أجل رؤية أوسع وأعمق، فالتنمية بحسب حمود «هي مشروع ورؤية لا تتحقق بفعل محدود»، وخاصة أن «أي بلدة غير قادرة على تحمل أعباء أي مشروع تنموي حقيقي، لذلك فان الاتحاد من خلال رؤية شاملة ومع توافر الإمكانيات يمكنه الانطلاق مع كل البلديات وقوى المجتمع باتجاه هذا الهدف الكبير.

استناداً الى هذه الرؤية تم تحديد النطاق الجغرافي لاتحاد بلديات جبل عامل الذي يضم بلدات حولا، مركبا، الطيبة، ربّ ثلاثين، عديسة، عدشيت القصير، القنطرة، قبريخا، مجدل سلم، وطلوسة. وهذه القرى التي تقع في قضاء مرجعيون، بينها الكثير من القواسم المشتركة، يأتي في مقدمها النطاق الجغرافي الذي تجتمع فيه، إضافة الى التاريخ المشترك ونضالها الطويل في مواجهة الاحتلال، فضلاً عن أنها عانت وتعاني نفس المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

تصوير: حسن بيضون

خطة الاتحاد

يؤكد الدكتور حمود أن «الاتحاد بدأ بوضع دراسات للواقع الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المنطقة لتشخيص المشاكل ووضع الحلول الملائمة بالتعاون مع المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وتبع ذلك وضع دراسات تفصيلية لبعض المشاكل تمهيدا للانطلاق نحو الحلول».

ونظراً للأهمية التي يعولها الاتحاد على وجود مثل هذه الدراسات فانه وبالتعاون مع UN- habited بصدد انشاء مرصد محلي يعنى بجمع البيانات والمعلومات عن البلديات الواقعة في نطاق الاتحاد ومكننتها، للاستفادة منها لاجراء الدراسات ورصد المتغيرات السكانية والبيئية وغيرها.

وبرغم إمكانيات الاتحاد الضعيفة مالياً، لكنه بدأ العمل على مختلف الصعد وفق جدول الأولويات، ويجري العمل بالتعاون مع جمعيات أجنبية لإنشاء شبكات ري زراعي تربط بعض البلدات، كما يعمل على تعبيد عدد من الطرق. وأقام الاتحاد عدداً من الحدائق العامة والمشاريع الاقتصادية الصغيرة، كما عالج الاتحاد مشكلة ضعف التيار الكهربائي الواصلة إلى محطة الطيبة لضخ المياه عبر تأمين محول كهربائي من مخازن مؤسسة كهرباء لبنان بالتعاون مع مدير المؤسسة كمال حايك والوزير محمد فنيش، ما أمّن توزيع المياه للمنطقة ووفر على الأهالي شراءها.

ويعمل الاتحاد بالتعاون مع جمعية «جي تي زد» «G.T.Z»لإنارة الطرقات عبر الطاقة الشمسية، وقد أنهى الدراسة الأولية للمشروع وسيبدأ قريبا التنفيذ، ولأن كل مشروع يحتاج لدراسات قبل البدء بتنفيذه أنشأ الاتحاد مكتبا هندسيا لإعداد الدراسات والخطط.

المشاكل

يشرح حمود ما تعرضت له المنطقة من إهمال طوال عقود من الزمن ويقارن بينها وبين المناطق المجاورة التي كانت تعرف بخطوط المواجهة أيام الاحتلال الإسرائيلي، ويشير إلى أن «طبيعة الحياة الاقتصادية التي كانت تسود في قرى المواجهة هي خلاف المنطقة المحتلة التي هجرها غالبية سكانها فراراً من ظلم الاحتلال وانعدام فرص العمل. فإعادة تفعيل النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل يستلزم إنشاء بنىً تحتية للمساعدة على إعادة إحياء الدور الاقتصادي».

ويعدد حمود المشكلات الموجودة في القطاعات الصحية والزراعية والتربوية والبيئية، فعلى صعيد الواقع التربوي يلفت إلى «توافر مدارس شبه خالية من الطلاب بسبب قلة سكان هذه المنطقة، إضافة لضعف الكادر التربوي وتقدمه بالسن، وعدم مواكبته المناهج الحديثة، وحصر

التعليم باللغة الفرنسية فقط، علما أن الغالبية تتجه في ظرفنا الحالي إلى اللغة الإنكليزية. ويقترح حمود لحل هذه المشكلة إقامة تجمعين للمدارس في المنطقة، الأول للمرحلة الابتدائية والمتوسطة، والثاني للمرحلة الثانوية، يحتوي على كادر علمي متخصص ومطلع على المناهج الحديثة ويعتمد اللغة الإنكليزية ما يساهم في إعادة الثقة بالمدرسة الرسمية ويعزز دورها في بناء جيل المستقبل. وتعترض هذا الحل صعوبات جمة، منها اقناع مديري المدارس بالفكرة، لأنهم سيقفلون مدارسهم، إضافة إلى إقناع القوى السياسية بهذا الحل لتسويقه لدى وزارة التربية»، معتبراً أن «عدم ايجاد الحل المناسب سيبقي القطاع التربوي في حالة مراوحة».

ويلفت حمود إلى الدورات التي قام بها الاتحاد بالتعاون مع بعض الثانويات لصفوف الشهادات الرسمية لمعاونتهم على تحقيق النجاح، بالإضافة إلى احتفالات تكريم الناجحين في الامتحانات الرسمية، وإقامة الدورات الرياضية.

القطاع الصحي والبيئي

كما كل القطاعات التي تعاني في قضاء مرجعيون يعاني القطاع الصحي من مشاكل عدة منها غياب عناية الدولة ونقص التجهيزات الطبية والاختصاصات وسوء الإدارة في المستشفيين الموجودين في المنطقة: مستشفى ميس الجبل ومستشفى مرجعيون الحكومي. ويرى حمود أن «الحل يكمن في تفعيل هذه المستشفيات لناحية التجهيزات والكادر الطبي، وحث الدولة على الاهتمام أكثر بهذا القطاع»، معتبراً أن «الدولة تتعاطى مع هذه المنطقة كأنها ليست من الوطن، أو أنها تتبع لجهة ما». ويشير حمود إلى أن «المستوصفات التابعة لجمعيات خيرية تعمل على تأمين حاجات الناس وتعوض النقص الحاصل على الصعيد الرسمي».

ومن ناحية أخرى يعتبر حمود أن «وضع الصرف الصحي ليس أفضل من سواه حيث لا شبكة حديثة بل يتم الاعتماد على الحفر الخاصة بكل منزل، وهذا يعرض المياه الجوفية للتلوث»، مشيرا إلى «ضرورة تحمل الدولة مسؤوليتها في هذا الشأن»، وكاشفاً النقاب عن «خطة موجودة في أدراج وزارة الطاقة وهي قديمة وتحتاج لاستكمال».

ويصف الوضع البيئي بالصعب كون المنطقة كانت خاضعة لاحتلال عمل على تقطيع الأشجار وجرف وحرق الأحراج التي كان يعتبرها العدو أماكن ملائمة لعمل المقاومة.

الزراعة

برغم تصنيف قضاء مرجعيون بالزراعي إلا أنه يعاني كثيرا بسبب الاعتماد على زراعات تقليدية كالزيتون والتبغ. وللنهوض بالقطاع تظهر الحاجة إلى توفير مياه الري عبر استكمال مشروع مياه الليطاني لمستوى الـ800 متر، والذي يؤمن مياه الري للمنطقة. ويعتبر الدكتور حمود أن «هذا المشروع دخل البازار السياسي، فبرغم مطالبة الجميع بتنفيذه هناك سلطات أقوى تمنع ذلك».

واذا كان مشروع الليطاني هو حلم المنطقة منذ زمن طويل فان الاتحاد لا يوفر وسيلة لإنعاش هذا القطاع الحيوي للمنطقة، وهو يعمل على إنشاء بنى زراعية كشبكات ري زراعية تربط قرى الطيبة وعدشيت والقنطرة. وقد أنهى الجزء الأول منه بالتعاون مع جمعية «acted» ويعمل الاتحاد على استكمال شبكة الري بالتعاون مع جمعية «تنمية قدرات الريف» الإسبانية، وقدم الاتحاد شبكات فرعية لكل مزارع تعمل عبر التنقيط، مع إرشاد وتوجيه وتمويل لزراعات جديدة ذات مردود أفضل للمزارع، ورسم سياسات تسويقية لزراعات بديلة.

ويخطط اتحاد بلديات جبل عامل لإنشاء بحيرة مائية بين بلدات الطيبة والقنطرة وعدشيت لجمع مياه الأمطار والاستفادة منها. وقام الاتحاد بالتعاون مع جمعية « UN– habited» بتمويل مشاريع لزراعة وانتاج الزعتر. ويؤكد حمود أنه «لا يمكن للسلطات المحلية أن تحل مكان رأس المال الخاص الذي يحتاج لبنى تحتية كي يستثمر في الزراعة أو الصناعة، وبالتالي يخلق فرص عمل جديدة، وهذا لا يمكن أن يحدث في الظروف الحالية إذ أنه لا كهرباء متوافرة ولا مياه والقطاع الصحي متردّ». وأشار حمود إلى «ضرورة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية وإلى الصعوبات في تأمين الإمكانيات المالية للاتحاد حيث هناك شح في التمويل من قبل الجمعيات والدول المانحة، وموازنات البلديات لا تفي بالغرض للانطلاق بمشروع تنموي».

ويختم رئيس اتحاد بلديات جبل عامل بالقول: «ما نقوم به هو مسؤولية وتكليف ولا يوازي ما قدم من دماء وتضحيات لتحرير الأرض، ولعلنا بهذا العمل القليل نكون شركاء لهذه المقاومة بالحفاظ على الانتصار وتسهيل سبل العيش لهذا الشعب المضحي».

الشباب المتسرّبون من المدارس:

ما هو دور البلدية في احتضانهم

بقلم: المهندس قاسم عليق (*)

عندما طلبت هيئة تحرير مجلة الأمانة مني تسليط الضوء على قضية تنموية مهمة لم أتردد أبداً في تناول واحدة من أخطر القضايا وأهمها على مستوى المستقبل، وهي قضية الأحداث والشباب المتسرّبين من المدارس أو العاطلين منهم من العمل، هم فئة مهمشة من المجتمع تملك كل الطاقات الكامنة لتشارك بفعالية في صنع المستقبل في حال التدخل الإيجابي في الوقت المناسب، أو عالة على المجتمع في حال استمرار التهميش وبالتالي زيادة جيش العاطلين من العمل، والهِجرة والانحراف السلوكي والأخلاقي لا سمح الله.

يشكّل هؤلاء نسبة عالية من الطاقة الشبابيّة في مجتمعنا، وهي في ازدياد نتيجة سياسات التهميش المعتمدة من الحكومات المتعاقبة، ومساوئ مناهج التعليم والتربية وغياب المجتمع الأهلي الفاعل وانعدام ثقافة التعاون على المستوى المحلي والوطني.

ومن خلال تجربتي المتواضعة في المجال الإنمائي والعمل البلدي يمكننا القول ان التصدي لهذه المشكلة ليس بالأمر السهل والمتيسّر حتى لو كانت ظاهرة يُمكن تحديدها لأنها معقّدة ومرتبطة بالأبعاد المعنوية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية.

يحتاج الأمر إلى أكثر من تدخّل على أكثر من مستوى، لكن المؤكّد أن مسؤولية السلطة المحلية الممثّلة بالمجلس البلدي كبيرة جداً، ويجب أن تلعب الدور المحوري في إدارة هذا الملف على المستوى المحلي وعلى المدى الطويل وفق الأمور التالية:

معرفة وقبول مسؤولية الدور العملي للبلدية في التصدّي لحل مشاكل الشباب العاطلين من العمل.

معرفة وتحديد المعنيّين بالموضوع على المستوى المحلي والوطني من مؤسسات وجمعيات.

الاطّلاع على التجارب الناجحة في هذا المجال على المستوى الوطني أو العالمي، وقد دأبت المؤسسات الدولية والعالمية المعنية بالشباب على إجراء المنتديات العالمية لإصدار التوصيات وتأمين التمويل للبرامج الهادفة لاستيعاب فئة الشباب وحل مشاكلها.

فتح باب الحوار مع الشباب لتتحدّث هي عن مشاكلها واحتياجاتها وطموحاتها، وبالتالي وضع خطة طويلة الأمد على قاعدة المشاركة، تهدف إلى انخراط هذه الفئة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل طبيعي.

تعزيز دور المجتمع الأهلي وإشراكه في هذه المسألة وغيرها من المسائل التنموية ليشكل الإطار الناظم لصقل المهارات وتنمية القدرات.

تناول الأفكار والتجارب من خلال المنابر المتاحة كمجلة الأمانة، وطرح هذه القضية في الاتحادات البلدية ومع الجهات المختصّة والمعنية بالموضوع على المستوى الوطني والعالمي لتصبح هذه القضية على جدول أعمال السلطات المحلية والوطنية بشكل مستمر ودائم.

الاستفادة من كل البرامج الهادفة التي تتناول قضية الشابات والشباب كالتدريب والتأهيل والكشاف والأنشطة الرياضية، وتأمين التمويل اللازم لها من مصادر متعدّدة، وهي متوافرة.

اعتبار القضية إستراتيجية على المستوى المحلي والوطني، وبالتالي تمنع هدر الطاقات الكامنة عند هذه الفئة الكبيرة من المجتمع كما تحمي المجتمع من مساوئ انحراف هذه الفئة في حال استمرار التهميش.

وأخيراً نؤكد أن الأمر لن يُحل ببرنامج ترفيهي أو شبابي أو مشاركة لأيّام معدودة في نشاط اجتماعي أو كشفي هنا وهناك، بل يتعدّاه إلى البرامج الهادفة والممنهجة وضرورة المتابعة حتى تأمين فرص العمل والتأكّد من المشاركة الفاعلة لأصحاب هذه القضية كغيرهم من الشباب الفاعل والناجح.

(*) رئيس بلدية يحمر الشقيف

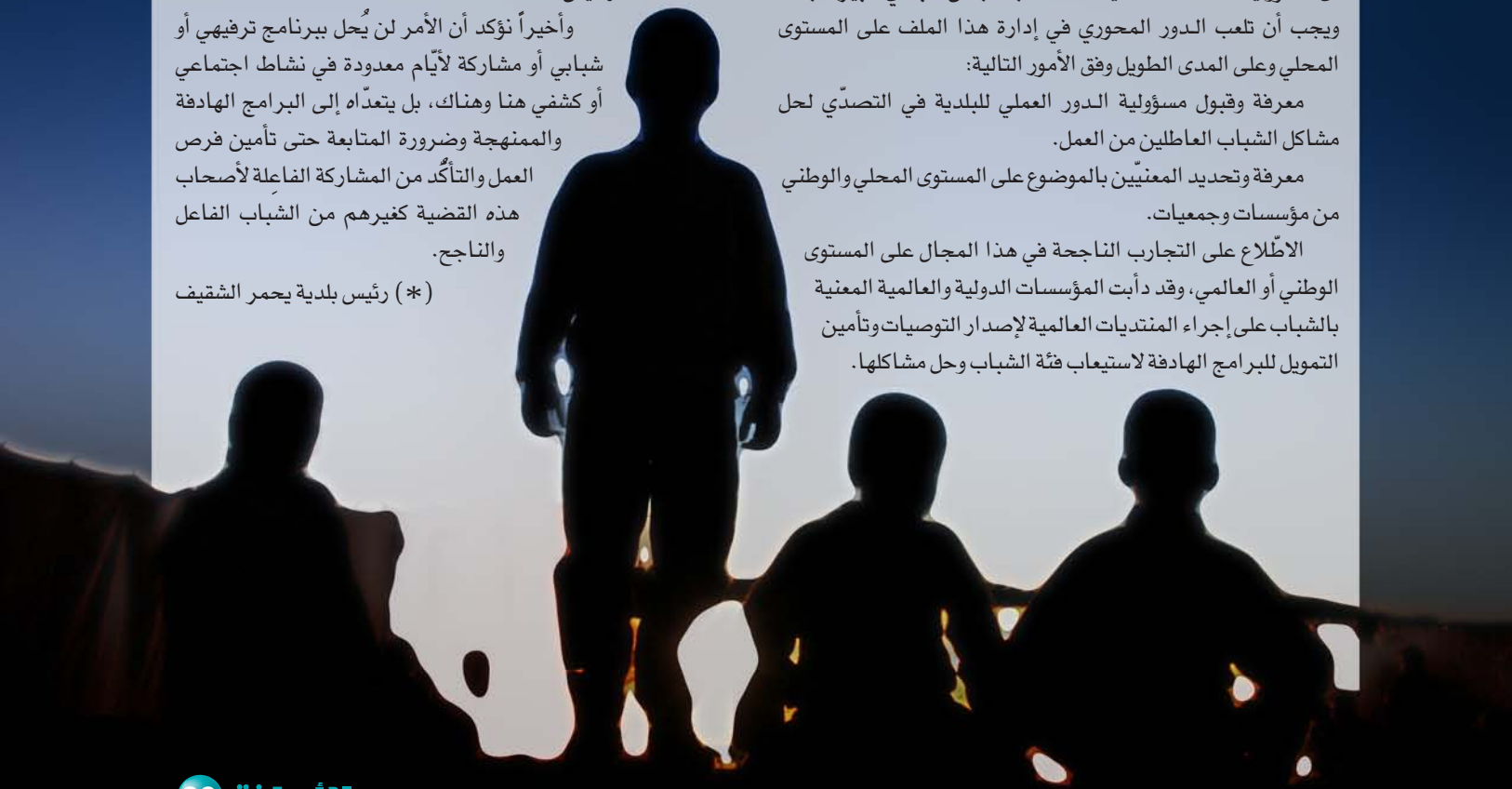

رئيس بلدية زبقين الذي روى ترابها بدمائه

الحاج أحمد بزيع: خادم الناس حتى الشهادة

تحقيق: أحمد يوسف

المختار.. رئيس البلدية، كل تلك الصفات اجتمعت في رجل واحد خلال حياته، وكللها بالشهادة، صادقاً بالوعد، ومثالاً لمن يعطي حتى آخر قطرة من عروقه.. ذلك هو رئيس بلدية زبقين الشهيد الحاج أحمد رضا بزيع الذي حين تقترب من سيرته لا يمكنك أن تضحي بلحظة منها، لأنها بالفعل حياة مليئة بالاخلاص لله وللناس الذين أفنى شهيدنا حياته في خدمتهم.

يحكى أن رجلاً يدعى «زين اليقين» وكان ولياً من أولياء الله الصالحين وداعياً له، وكان ملاحقاً من اليهود أعداء الله وقتلة الأنبياء والرسل، ففر من جورهم الى مأمن له على السفوح الغربية لجبل عامل، حيث اتخذ من ناحية هناك مأوى له، لتصبح فيما بعد هذه الناحية قرية اشتق اسمها من اسمه المبارك «زبقين».. وما زالت هذه القرية تحتفظ بمقام ذلك الولي شاهداً على ظلم اليهود ومقاومته لهم.

نشأة الشهيد

وفي هذه القرية التي باركها بوجود الولي الصالح، ولد أحمد رضا بزيع في العام 1961، في كنف أسرة عاملية مؤمنة جمعت الأب والأم وسبعة أشقاء، وفي كراريسها تعلم حروفه الأولى، وخبِر قصة بلدته وحكاية رجلها الصالح، واستعاد أحمد تفاصيل المعاناة وعايشها في بلدته، فالصهاينة كانوا حاضرين بجورهم وظلمهم كل يوم كما كانوا على امتداد التاريخ..

أحمد بزيع المقاوم

وكما كان «زبقين» الولي قدوة في مجاهدته لأعداء الله نشأ أحمد على هذه السيرة الجهادية، حتى إذا ما شبّ على الحياة انتهج طريق المقاومة سبيلاً أوحد لمواجهة الظلم وإزالته، وله في السر حكاية أخرى. يقول شقيقه ورفيق دربه علي، إن «الشهيد الحاج أحمد كان مجاهداً مقداماً في محاور المقاومة وفي بلدته التي كانت في مقدمة البلدات المواجهة للعدو أثناء الاحتلال، وقد أصيب في العديد من المواجهات من دون أن يعرف أحد، وتشهد له الكثير من ميادين الجهاد من عين كوكب في البقاع الى مليخ والرحراح ووادي الشهداء في مريمين، وغيرها من المواجهات مع الصهاينة».

الشهيد الصادق

ولأحمد شقيق شهيد يدعى يوسف، وهو استشهد في المواجهات مع العدو الصهيوني خلال عدوان نيسان 1996، وقد أصر أحمد أن يلحد أخاه الشهيد بنفسه إلى مثواه الاخير. ويذكر أبناء البلدة عندما اقترب من الشهيد وهمس في أذنه ببعض الكلمات، ولطالما بقي الجميع من أبناء القرية يتساءلون عن ذلك السر الذي أودعه إياه في آخر نظرة له، لكن ذلك لم يعد

نصب شهداء الوعد الصادق في زبقين

سراً قبل استشهاد أحمد بساعات، عندما أخبر رفاقه باقتراب الساعة وهو مستيقظ والابتسامة على وجهه قائلا: «ومن أصدق من الشهداء، فها هو الشهيد يوسف وفى بوعده».

الشهيد المعلم والملهم

كان الشهيد ومنذ نشأته حاضراً في بلدته وبقي بجوار والديه وأهل قريته، يعيش بينهم ويشاركهم شجونهم، فكان عوناً للضعيف ومساناً للمحروم، وفي الوقت نفسه معلماً ومربياً وموجهاً، فقد كان الشهيد مدرّساً في مدرسة البلدة الرسمية، وتخرّج على يديه العديد من المجاهدين الشهداء.. يقول عباس، تلميذه في تلك المدرسة الذي أصبح متفوقاً في علمه: «لم يكن الشهيد أستاذاً فقط، بل كان ملهماً..»، ويضيف مبتسماً: «وعلى الرغم من شقاوتنا الطفولية لم نكن لنعصيه خوفاً من عصاه أو من كلامه، بل لشيء لم نكن لنعرفه لولا شهادته، فهو الاب والاخ الاكبر والصديق العارف بهموم الحياة وتفاصيلها».

عمله في رئاسة المجلس البلدي

اختيار الشهيد أحمد رئيساً للمجلس البلدي لم يكن اختياراً من قبل اشخاص، بل إن شخصيته هي التي فرضت نفسها لامتلاكه العديد من المواصفات الواضحة فيه، ويعطي علي حسين بزيع رئيس المجلس البلدي الحالي في بلدة زبقين مثالا على ذلك فيقول إن «الانتخابات البلدية في زبقين أوصلت 12 عضواً من لائحتين متنافستين، وتم انتخاب الشهيد رئيسا بثمانية أصوات من اصل 12 صوتاً، لكنه استطاع أن يحوّل هذا التنافس لمصلحة البلدة، حيث لم يستثن احداً من رعايته، وبفضل حكمته حوّل المجلس البلدي الى خلية واحدة يشارك فيها الجميع بجهدهم وعملهم».

حضور الشهيد لا يغيب

ويرى علي بزيع أن «أحمد ترك باستشهاده فراغاً لا يستطيع أحد أن يحل مكانه، لكنه لا يزال بيننا، فهو لا يغيب عن أي جلسة ولا عن أي مشروع، وفي كل جلسة يعقدها المجلس البلدي تمر عبارة «الشيخ أحمد كان يقول كذا وكذا» عشرات المرات». ويضيف: «ما زلنا حتى الآن نعمل على تنفيذ المشاريع التي وضعها الشهيد، ولطالما خطط لها وحلم بها، ومنها مشروعه الاخير الذي طلبه من الاخوة قبل استشهاده بساعات، وهو أن يقام نصب تذكاري لشهداء مجزرة زبقين الثلاثة عشر شهيداً في نفس المكان الذي استشهدوا فيه».

بطاقة شهيد

الاسم: أحمد بزيع (أبو مهدي).
اسم الأب: رضا بزيع.
اسم الأم: زينب صليبي.
محل وتاريخ الولادة: زبقين - قضاء صور- 1961/1/8.
الوضع العائلي: متأهل وله خمسة أولاد.
محل وتاريخ الاستشهاد: زبقين يوم الجمعة 21 تموز 2006 في أيام «الوعد الصادق».
عمله الجهادي: التحق بصفوف المقاومة الاسلامية عام 1984، خضع للعديد من الدورات العسكرية، وكانت له مشاركات جهادية عديدة.

زبقين بلدة الشهداء

طالما قدمت بلدة زبقين المجاهدة الشهداء، مدنيين ومقاومين، في مواجهة العدو الصهيوني منذ نكبة فلسطين وتهجير أهلها، مروراً بالاجتياحات الإسرائيلية المتكررة لمناطق الجنوب منذ العام 1978 وحتى التحرير عام 2000 وصولاً إلى عوان تموز 2006، وكان آخر مجزرة ارتكبها العدو في 13 تموز 2006 ذهب فيها ثلاثة عشر شهيدا، وكان يوم الجمعة في 21 تموز 2006 موعداً لاستشهاد ثلاثة مقاومين هم: أحمد رضا بزيع وعدنان حسن بزيع ومحمد بركات.

همة تعاونية ومشروع تراثي خلاق:

سياح تحت في ء «السنديانة» في الكواخ

تحقيق: غسان قانصوه

«ما حك جلدك مثل ظفرك»، مثل نعرفه جميعاً، ومعناه أن عليك الاعتماد على نفسك، في الوقت الذي يتخلى عنك من يفترض به ومن واجبه أن يهتم بك.

هذا الاستنتاج الذي يمكن أن تخرج به بعد تعرفك الى «تعاونية السنديان»، في بلدة الكواخ - قضاء الهرمل، وهي التعاونية التي تلخص القيمة الحقيقية للمبادرات الاجتماعية والتي تساهم بشق طريق التنمية الريفية.

فكرة المشروع مرت عبر البلديات وفعاليات منطقة الهرمل، مع مشاركة من خريجي قسم التغذية في الجامعة الاميركية في بيروت، وبدأت تحت اسم «مطبخ صحة الكواخ»، بتمويل من (أوكسفوم) الكندية، كما تقول رئيسة التعاونية (عضو مجلس بلدية الكواخ) خديجة شاهين، التي أشارت الى أن «هذا المشروع مر بعدة مراحل، وتواصلنا مع جمعيتي آركس الإيطالية ومدى اللبنانية، فساعدونا في دائرة التعاون لنستطيع الترخيص بشكل رسمي، ودعمونا مادياً، وأسمينا التعاونية «السنديانة» وهي مؤلفة من عشرين عضواً، أغلبهم من السيدات، بأعمار ومراحل ثقافية مختلفة».

وأشارت شاهين إلى أن «الإيطاليين قدموا مبنى للتعاونية للاستثمار لمدة عام، وبعده قدموا لنا دفعة مادية لتموين وتجهيز التعاونية، التي حصلنا على رخصتها في 2007/10/15، وشاركنا في الكثير من المعارض، ومنها معرض أرضي الذي تعدّه مؤسسة جهاد البناء في بيروت، وحصلنا على درجة امتياز، وأخذنا درجة الأوائل في البقاع بالمبيع، كما أخذنا جائزة في تقنية اعداد «المكدوس»، وشاركنا في سوق الخان بصيدا وفي بتلون وتربل وبيروت وطرابلس، ولنا مشاركة دائمة كل يوم سبت في سوق الطيب، وعدد من المعارض التي تقام في الهرمل، وقد ساعدنا الإيطاليون ومديرية الثروة الحرجية بتأمين إيجار «ستاند» وبدل نقل لمدة ستة أشهر، وبعدها نحن نتحمل التكاليف، وعندما وصلنا إلى قمة النجاح قدم لنا الإيطاليون، سيارة بقيمة 11000 دولار».

وأضافت: «كما ساعدتنا جمعية الخط الأخضر، بمشروع الزراعات العضوية وتبرعوا لنا بخيمة بلاستيكية مع تمديدات المياه، وقدمت لنا بلدية الكواخ المياه مجاناً، ووصلنا إلى تمثيل المرأة اللبنانية

تصوير: جهاد قانصوه

المزارعة، بمؤتمر دولي في إفريقيا، وأمّن لنا برنامج الأمم المتحدة الانمائي عبر بلدية الكواخ واتحاد بلديات الهرمل مبنى هو قيد الإنجاز، وقد أصبحنا في المرحلة النهائية من إعماره، وتبلغ تكاليفه 67000 دولار، مع بعض التجهيزات، وقدم لنا الإيطاليون أكثر من 20000 دولار للتجهيزات، كما دعمتنا AUB بتأمين مسكن ومركز عمل لمدة عام، وقدموا لنا بعض التجهيزات بحدود 6000 دولار».

نزل تراثي سياحي

أبرز مشاريع التعاونية هو النزل التراثي السياحي الذي يقوم على فكرة تنموية تستهدف جذب المهتمين بالسياحة البيئية وسط مناخ صحي، تقول شاهين: «نقلنا فكرتنا لجمعيتي آركس الإيطالية ومدى اللبنانية، فتمت الموافقة على تمويل المشروع بكلفة وصلت الى خمسين الف دولار بعد اجراء الدراسات اللازمة، وكان افتتاح مشروع بيوت الضيافة منذ شهرين، الذي هو بمثابة نزل مؤلف من ثلاث غرف، وكنا أجرينا عقداً مع الأهالي على مدى 25 عاماً لاستثمار كل البيوت الترابية، التي تحتاج إلى ترميم في البلدة، وانهينا الجزء الأول مع كل تجهيزاته ومتطلباته، ليكون مطعماً جاهزاً لاستقبال زواره من منامة ووجبات طعام كاملة و«مشاوير» ضمن المنطقة وكتب تسلية وحلقات موسيقية وحفلات ليلية تحيي تراث المنطقة اضافة الى حلقات سهرات نار».

زار نزل الكواخ حتى الآن نحو 180 شخصاً، ويستوعب النزل أكثر من 15 شخصاً توفر لهم المنامة ووجبات الطعام الجاهزة، وهي عبارة عن أكلات تقليدية وصحية ونباتات طبيعية وعصير طبيعي، ويأمل المشرفون على المشروع ايجاد التمويل اللازم من الجهات المانحة، لاستكمال ترميم البيوت الترابية العشرين بما يساهم في تطوير المشروع.

منزل الطين: إحياء التراث

بلدية الكواخ

رئيس بلدية الكواخ نصري الهق قال في حديث لمجلة الأمانة: «كان هناك دراسة في بلدية الكواخ لمجمل الاحتياجات وفق الأولويات، ومن ضمنها التوجه إلى إيجاد جو عملي لدور المرأة في البلدة، التي تملك قدرات كبيرة، وكان عندنا فرصة كبيرة، خصوصاً أن البلدية كانت تضم عنصراً نسائياً مهماً وناشطاً، وأوجدنا جواً له علاقة بالمرأة، وإيلائها الدور المهم والطبيعي، الذي ينمّي قدراتها ويفجر طاقاتها الكامنة». وأكد أن البلدية دعمت التعاونية معنوياً ومادياً قدر الإمكان، حتى صار هناك تعاونية مرخصة، استطاعت بدعم من البلدية ووقوفها إلى جانبها، أن تؤمن الكثير من المشاريع الهامة، وفرص العمل لنساء البلدة».

زوار

وتزامنت زيارتنا للنزل التراثي، مع وجود عدد من السياح، الذين قدموا من العاصمة بيروت، لقضاء يومين «نظيفين» كما قال «جاد»، الذي قدم مع عائلته وأضاف: «أتينا لنتنسم هواء الطبيعة النقي بعيداً عن ضوضاء المدينة وضجيجها، بين الأشجار، وفي البيوت القديمة، ونأكل من أطايب الأكلات القروية الريفية، التي لم نتذوق طعمها من قبل».

غروباً، تركنا بلدة الكواخ وسياحها، وهم يتناولون عصيراً طبيعياً، ويستعدون للقيام بنزهة بيئية، في أحراج السنديان القريبة، قبل أن يتم موعد السهرة، مع النسمات العليلة، ونحن نردد «على قدر أهل العزم تأتي العزائم».

غداء قروي على مائدة «السنديانة»

الإعلانات في النطاق البلدي:

أنواعها قوانينها وضوابطها

إعداد: محمد نبوه (*)

عرّف قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 الصادر بتاريخ 12/آب /1988والمرسوم رقم 8861 الصادر بتاريخ 25 تموز1996 الإعلان : على أن كل ما يكتب على لوحة أويافطة أو ملصق أو منشور أو أحرف نافرة أو أي علامة أو نقش أو صورة أو مجسم أو إشارة أو رسم، وكل ما يستعمل للدعاية ولتشويق الجمهور والتعريف عن أية مؤسسة أو سلعة أو خدمة أياً تكن الأساليب و، أو الوسائل المعتمدة هو إعلان.

وقد أشار المشترع إلى أربع فئات من الإعلانات:

1. إعلانات دائمة سواء كانت قاعدتها ثابتة أو متحركة.
2. إعلانات مؤقتة ضمن لوحات أو إطارات ثابتة أو نقالة موضوعة خارج المؤسسات المعلنة أوعلى واجهاتها أوفي مداخلها.
3. (وهاتان الفئتان هما موضوع هذه الدراسة)
4. الإعلانات التي تعرض في دور السينما والإعلانات الضوئية المتحركة (شاشة، شريط..) التي تعرض في أي مكان خارج دور السينما.
5. الإعلانات المعروضة في التلفزيون أو المذاعة في الراديو. كما أشار المشترع في الفقرتين 12و14 من المادة الثانية من المرسوم رقم 96/8861 إلى نوعين إضافيين من الإعلانات:

الأول: اليافطات التي تعلن عن المناسبات والأعياد الدينية والوطنية الرسمية.

الثاني: الإعلانات التي توضع على مركبات وسيارات متجولة مشروطة بالتنفيد بأحكام الفقرة (3) من المادة 43 من قانون السير رقم 67/76

الأماكن المسموح وضع الإعلانات فيها :

1. داخل الملاعب الرياضية على أنواعها، على أن لا يزيد ارتفاع اللوحة عن ارتفاع السور المبني (سد) بحيث لا يرى ظهر اللوحة من الخارج.
2. داخل مواقف السيارات المسورة، العامة والخاصة، على أن لا يتعدى ارتفاع اللوحة الارتفاع القانوني للسور المبني (سد) بحيث لا يرى ظهر اللوحة من الخارج.
3. داخل محطات التسفير العامة والخاصة، وعلى أكشاك نقاط توقف وسائل النقل العام، شرط أن لا تزيد قياساتها عن حدود الهيكل الواقي لهذه الأكشاك.
4. داخل المجمعات السياحية، شرط مراعاة الحد الأقصى للارتفاع 200سم عن سطح الأرض.
5. داخل العقار الذي تقام فيه ورش البناء، على أن تنزع عند الحصول على رخصه الإسكان، شرط أن يحصر موضوع الإعلان بما يتعلق بأعمال البناء.
6. ضمن مداخل البنايات للتعريف بأسماء ومهن شاغلي هذه البنايات وطوابقها.
7. على واجهات البناء بما فيها الواجهات المقفلة، أو على سطحه، إذا كان هذا البناء مشغولا بكامل طوابقه، باستثناء الطابق الأرضي والطوابق السفلية، من قبل شاغل واحد، وكان الإعلان يدل على اسم هذا الشاغل وعمله، كما يمكن وضع الإعلان على أسطح الأبنية التي تستنفذ عامل الاستثمار العام (لجهة التعلي) وذلك ضمن حدود واجهات البناء، شرط أن لا يتعدى بروز الإعلان عن الواجهة أو عن سطح النتوءات المسموح بها في قانون البناء والانظمة المتعلقة به.
8. واجهة المحل، لصقاً على واجهات المحلات والمكاتب والمؤسسات الكائنة في الطابق الأرضي، شرط أن لا يتعدى بروز الإعلان عن الواجهة ستة عشر سنتمترا، ويتضمن اسم صاحب المحل أو المكتب أو المؤسسة، ووصف الأشغال التي يقوم بها، واسم وشعار صانع اللوحة، ويوضع الإعلان على واجهة المحل.
9. داخل الموانئ والمرافئ والمطارات شرط موافقة الإدارة المختصة.
10. داخل نطاق محطات توزيع المحروقات لتبيان اسم المحطة وشركة التوزيع وأسعار المشتقات النفطية، شرط أن لا يزيد ارتفاع اللوحة عن أربعة أمتار وعرضها عن 120سم دون التقيد بالتراجعات المفروضة.
11. على الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات والمسؤولين عن أماكن العبادة وتوابعها وعن المدافن تركيز لوحات ضمن نطاقها لتعليق الإعلانات والنشرات والمناشير والبلاغات وأوراق النعي والصور والملصقات والمطبوعات والكتابات وسواها على أن لا

يتعدى قياس اللوحة 2م×1م.

الأماكن التي يمنع وضع الإعلانات فيها:

1. على مباني الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات.
2. في الأماكن وعلى المباني الأثرية والسياحية، وضمن شعاع مئة متر منها.
3. على دور العبادة وتوابعها وعلى المدافن وأسوارها، ضمن شعاع خمسين مترا منها.
4. على أعمدة الإنارة والكهرباء والهاتف والأشجار.
5. على الإشارات الضوئية ولوحات السير ولوحات أسماء المدن والقرى ولوحات الأماكن السياحية والأثرية، وعلى مسافة مئة متر منها.
6. على مونسات وجدران الطرق وداخل المستديرات وعند التقاطعات والمنعطفات من كل جهة حتى حدود الرؤية لمسافة مئة متر، وعلى الجسور وفوقها وضمن الفواصل والجزر في وسط الطرقات وعلى مداخل الأنفاق ومخارجها.
7. على أسوار الحدائق العامة وداخل هذه الحدائق.
8. على أسطح وجدران وشرفات المنازل والبنايات والمؤسسات والمحلات على أنواعها.
9. لجهة البحر والبحيرات والأنهر إذا كانت المسافة بين اللوحة الإعلانية وهذه المواقع تقل عن مئة متر.
10. وضع اللوحات والإشارات التي توجه السير إلى مراكز اقتصادية أو صناعية أو اجتماعية أو سكنية أومهنية باستثناء ما تضعه الدوائر الرسمية.
11. فوق سطوح بيت الدرج (السلم) والمصاعد وخزانات المياه وآلات التبريد وغيرها من الانشاءات المقامة فوق سطوح الأبنية.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإنه يمنع رمي المناشير والبيانات وبقايا الإعلانات المنزوعة عن اللوحات وما شابهها على الطرقات العامة وجوانبها في جوارها.

قياس اللوحات:

باستثناء الإعلانات التي توضع على سطوح الأبنية التي لم تستنفد عامل الاستثمار العام لجهة التعلي بما فيها الإعلانات الالكترونية فقد حدد المشترع قياس اللوحات الإعلانية التي توضع على جوانب الطرقات ضمن الفئات التالية:

على أن يسمح بتركيب لوحتين من فئتي ب وج الواحدة ملاصقة للأخرى شرط مراعاة التراجعات الأدنى عن حدود الإسفلت للطرق التالية : (راجع الجدول)

المستندات المطلوبة للترخيص:

- إفادة عقارية للعقار الذي سيوضع الإعلان فيه لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر.
- إفادة ارتفاق وتخطيط لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر.
- بوليصة تأمين للوحة ضد الغير.
- مستند يثبت عدم إضاءة اللوحة بواسطة التعدي على شبكات الطاقة.
- عقد مع صاحب العقار أو موافقة منه مسجلة لدى الكاتب العدل أو ترخيص من الإدارة المختصة إذا كانت اللوحة ستوضع في الأملاك العامة.
- ثلاث نسخ عن خريطة الموقع بمقياس 100/1 وعن خريطة اللوحة الإعلانية بمقياس 20/1 تبين فيها قياسات اللوحة وعلوها عن الأرض وتثبيتها والمواد المصنوعة منها.
- ثلاث نسخ عن مصور واجهة البناء بمقاس 50/1 تظهر فيه خطوط البناء وكيفية تركيب الإعلان عليه.
- صورة فوتوغرافية للموقع تظهر فيها الطريق والبيئة المحيطة مع وجوب لحظ الموقع الفعلي للوحة على الصورة.

على أن يرفض كل طلب لا يكون مستوفيا جميع الشروط المطلوبة بموجب الأنظمة مرعية الإجراء.

طلب الترخيص:

- يقدم الطلب إلى رئيس السلطة التنفيذية في البلدية ضمن النطاق البلدي والى كل من المحافظ (في القضاء المركزي) أو القائمقام (في القضاء) وذلك خارج النطاق البلدي
- يحال الملف خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسجيله في قلم البلدية لدى الإدارة المعنية بالترخيص إلى الدائرة الفنية في البلدية أو في اتحاد البلديات، في حال وجودها لدرسه وإبداء الرأي الفني وإعادته إلى رئيس البلدية لمنح الترخيص خلال فترة خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه.
- على رئيس البلدية أو من يفوضه وخلال ثلاثة أيام من تسلمه موافقة الدائرة الفنية،

الفئة	طول اللوحة م	عرض اللوحة م	ارتفاع اللوحة عن الأرض م	المسافة بين لوحة وأخرى من ذات الفئة م
أ	1.80	1	0.6	100
ب	3	2	2	100
ج	4	3	2	100
د	14	4.5	8	100

أن يسلم صاحب الطلب إشعاراً بقيمة الرسوم المتوجبة أو يرسل إلية الإشعار با لبريد المضمون مع إشعار بالاستلام. وعليه أن يسدد الرسوم المتوجبة خلال أسبوع من استلامه الأمر بالدفع وذلك تحت طائلة رد طلب الترخيص، وتعطى الرخصة في مهلة أقصاها أسبوع من تاريخ ضم الإيصال بالدفع إلى ملف الترخيص. وفي حال عدم إعطاء الترخيص ضمن مهلة أقصاها أسبوع من تاريخ ضم الإيصال بالدفع إلى ملف الترخيص، تعتبر اللوحة الإعلانية موضوع الطلب مرخصة حكماً.

الرسوم المتوجبة:

1. رسم الترخيص للإعلان الدائم : 60.000ل.ل رسم التعمير :3000ل.ل
2. رسم الترخيص للإعلان المؤقت : 1200ل.ل رسم التعمير : 600ل.ل
3. رسم الاستثمار السنوي للإعلان الدائم. ضوئي 10000ل.ل رسم التعمير:1000ل.ل من مساحة الإعلان. غير ضوئي 6000ل.ل رسم التعمير :600ل.ل
4. رسم الاستثمار الشهري للإعلان المؤقت :2000ل.ل رسم التعمير :200ل.ل
5. رسم طابع مالي رخصة الإعلان المؤقت الدائم 25000ل.ل ـ رخصة الإعلان المؤقت 10000ل.ل
6. في حال كان الموقع المراد وضع اللوحة الإعلانية فيه يقع في الاملاك العمومية للبلدية تستوفى الرسوم الآتية :

– رسم الترخيص بالإشغال 20.000ل.ل

– رسم الاستثمار السنوي : بنسبة لا تقل عن واحد بالمئة من تخمين القيمة البيعية للمتر المربع الواحد من المساحة المرخصة.

رسم طابع مالي وفقاً لما هو مبني في قانون رسم الطابع المالي رقم 67/067

ولكن تعفى من رسمي الترخيص والاستثمار الإعلانات الصادرة عن الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات ومنظمة الأمم المتحدة وفروعها والوكالات المنبثقة عنها، وكل من يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة التأجيرية، كذلك تعفى الإعلانات العائدة للانتخابات العامة أيا كان نوعها.

تحديد الترخيص:

على صاحب العلاقة، أو وكيله القانوني الذي يرغب بتجديد الترخيص أن يتقدم بطلب خطي إلى المرجع المختص، خلال فترة شهر من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه والا سقط حقه بالتجديد، وترفع اللوحة الإعلانية على نفقته ومسؤوليته.

يبت المرجع المختص بطلب التجديد خلال مهلة أقصاها شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب، بعد التأكد من توافر جميع الشروط القانونية. وفي حال الموافقة، تعتمد الأصول المنصوص عليها الآنفنة الذكر، والا اعتبر صاحب العلاقة بحكم المتخلف عن تقديم الطلب وفقاً لما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة أعلاه.

واجبات المعلن والضوابط المفروضة عليه:

– يراعى في مضمون الإعلان المحافظة على الشعور الوطني والسلامة العامة والآداب والبيئة والمناظر الطبيعية والأبنية الأثرية والتاريخية. ويجب أن تركز اللوحة الإعلانية بطريقة فنية تقاوم العواصف والرياح حفاظاً على السلامة العامة، وذلك على مسؤولية طالب الترخيص.

– يجب أن يثبت على إحدى زوايا اللوحة الإعلانية، صفيحة معدنية تشير إلى اسم صاحب اللوحة ورقم وتاريخ الترخيص تحت طائلة نزع اللوحة المخالفة على مسؤوليته ونفقته.

– لا يسمح لأي معلن، أن يحصل، في النطاق البلدي الواحد، على أكثر من عشرة بالمئة من العدد القانوني المسموح به للوحات الإعلانية، وتعتبر الشركات العائدة لمعلن واحد أو تلك التي يساهم فيها المعلن نفسه أو زوجته أو أحد أولاده القاصرين بمثابة شركة واحدة.

– للإدارة حفاظاً على الانتظام العام، أو عند تنفيذ تخطيط أو استملاك أو توسيع الطريق، أن تعدل في موقع تثبيت اللوحات الإعلانية، وفي حال رفض صاحب اللوحة يصار إلى نزع اللوحة على أن تعيد الإدارة له فرق الرسم المترتب عن المدة المتبقية من مدة الترخيص.

– على صاحب اللوحة الإعلانية أن يقوم بصيانتها، بصورة دائمة، ويحق للإدارة أن تطلب نزع اللوحة التي تراها غير صالحة، أو نزعها على نفقة ومسؤولية صاحبها بعد إنذار صاحب اللوحة بوجوب صيانتها أو نزعها خلال مدة أسبوع على الأكثر.

– للإدارة أن تستعمل مجاناً نسبة لا تزيد عن العشرة بالمئة من مجموع اللوحات المرخصة في منطقة ما وذلك عند إطلاق حملات للتوعية وللتوجيه. على أن تكون لمدة أقصاها عشرة أيام في كل محلة، وعلى أن لا يتجاوز مجموع الأيام الثلاثين خلال السنة الواحدة.

إذا يتبين من خلال ما تقدم أعلاه، أنه في الأصل لا يجوز وضع أي نوع من الإعلان قبل الحصول على الترخيص القانوني من المرجع المختص داخل النطاق البلدي أو خارجه، ولكن في حال تمت مخالفة القانون ووضع الإعلان قبل الحصول على الترخيص المطلوب توجب نزعه وغرم المخالف بغرامة تساوي قيمة رسم الترخيص ورسم الاستثمار بالإضافة إلى الرسم المتوجب أساساً عن الترخيص، ولا يمكن إعادة وضع الإعلان المنزوع إلا بعد الحصول على الترخيص القانوني.

(*) مستشار قانوني لجمعية العمل البلدي

الى أي قانون بلدي نطمح؟

أحمد حاطوم (*)

الحديث عن البلديات وهموم العمل البلدي لا يمكن أن يتم عبر أحاديث الصالونات والنُخب، ولا يمكن لأي كان الخوض في تفاصيل العمل البلدي، وهي عديدة ومتنوّعة، في كل مجالات الخدمات والتنمية للإدارات المحلية واللامركزية، ولكن بعد الاطلاع والمعرفة العميقة للقانون الذي تعمل البلديات بموجبه ونتيجة للتجربة العملية، وبعد أكثر من 11 عاماً من العمل البلدي اليومي المتواصل، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

القانون الحالي «والقانون (المعدّل المقترح)» الذي أشبع درساً من جهات عديدة رسمية وقانونية وجمعيات أهلية ما زال نائماً في الأدراج منذ سنوات لغاية في نفس يعقوب.

القانون يلحظ إنشاء بلديات هجينة ضعيفة وفصل أخرى (9 أعضاء بلدية أقل من 2000 شخص) تابعة لهذا أو ذاك... بلديات لا تستطيع التفكير بتقديم الخدمات اليومية البسيطة للمواطنين، فضلاً عن التفكير بالتنمية، لأنّ إمكانياتها ومواردها لا تسمح بذلك، والمطلوب هو تعزيز البلديات الموجودة وتعديل وترتيب نطاقاتها بما يتناسب والواقع الحالي للطرقات والمعالم الموجودة والعرف القائم في كل بلدة ومنطقة، حتى تستطيع البلديات تقديم أفضل الخدمات والولوج إلى التنمية بشكل تكاملي وتفاعلي بين بعضها البعض

القانون يتعاطى مع البلديات كقرى... كبرى وصغرى، على أساس المقيدين في لوائح الشطب الانتخابية، وهذه مغالطة كبيرة جداً للواقع، حيث إنّ بعض البلدات أصبحت مدناً بكل ما للكلمة من معنى، فالمواطن يُقيم حيث لا يقترع ويقترع حيث لا يُقيم، لذا تفتقد المشاركة وتُعدم إمكانية المحاسبة، لذلك يجب تعديل القانون ليلحظ اقتراع المواطن حيث مكان السكن المُحدّد حسب الأصول قبل مدة سنة من تاريخ موعد الانتخابات البلدية، والهدف إعطاء الزخم والفعالية للبلديات عبر مشاركة مواطنيها في الانتخابات، المقيّدين وغير المُقيّدين في لوائح الشطب، وهكذا نخرج من عمليات نقل النفوس خلسةً كما حصل في الانتخابات النيابية الأخيرة.

القانون لا يلحظ النسبية في نتائج الانتخاب، لذا نقترح انتخاب الرئيس ونائبه مباشرة من السكان المُقيّدين (بعد تعديل القانون) ويجب أن تُراعى النسبية عند إعلان النتائج للأعضاء الفائزين من اللوائح المتنافسة حتى نضمن أوسع مشاركة للمواطنين وممثّليهم في صنع القرار البلدي للإدارة المحلية.

القانون يجب أن يُحاكي مستقبل البلديات، لذا يجب تعديل المؤهّلات المطلوبة للترشيح على رئاسة وعضوية المجالس البلدية، وعلى مجالس البلديات المُنتخبة تعديل الأنظمة الداخلية المعمول بها لكل بلدية لناحية الملاكات ومؤهّلات الموظفين، حتى تستطيع البلديات القيام بعملية التنمية الشاملة والمُستدامة على أُسس علمية حديثة ومُنتظمة.

المُوجّه البلدي الملحوظ في القانون الجديد فكرة ممتازة، ولكن يجب الالتفات للتوفيق بين منهجية وكيفية تطبيق القانون لزيادة فعالية المجالس الجديدة المنتخبة والتدريب على برامج التخطيط الإستراتيجي لكل بلدية واتحاد، ولمجموعة بلديات واتحادات متجاورة.

حرصاً على مصالح المواطنين وبعيداً عن القانون يجب علينا الابتعاد عن مجالس بلدية «ويك أند» فقط..... يجب علينا العمل على إيجاد مجالس بلدية تعيش مع المواطنين وهمومهم صيفاً وشتاءً

أخيراً وليس آخراً لا يعرف أهمية العمل البلدي إلاّ من تشرّف بخدمة عيال الله بجد ونشاط وبلا كلل ولا ملل.

العمل البلدي من أشرف الأعمال لخدمة عيال الله، وقد ورد في الحديث عن الرسول الأعظم «ص» : الخلق عيال الله فأحب الخلق إلى الله من نفع عيال الله.

(*) رئيس جمعية العمل البلدي

نائب رئيس بلدية حارة حريك

اللجان في البلدية واتحاد البلديات

3 ـ 3

إعداد: الراحل حسين مزنر(*)

تقدم مجلة "الامانة" هذه الدراسة القيمة حول اللجان البلدية على ثلاثة اجزاء، وهي دراسة تتناول تأليف اللجان البلدية وصلاحياتها والمهام المنوطة بها، حيث يمكن ان تشكل مرجعاً لعمل اللجان البلدية في كل البلديات اللبنانية. ونظراً لأهمية الدراسة تعدكم «الأمانة» باصدارها في كتيب مستقل.

هنا الجزء الثالث والأخير:

لجان الصفقات الّتي تجري بموجب بيان أو فاتورة في البلديّات الخاضعة لأحكام «مرسوم أصول المحاسبة»:

يعقد رئيس البلديّة الصفقات الّتي تجري بموجب بيان أو فاتورة، وفقاً لما نصّت عليه الفقرة الأخيرة من المادّة 72 من المرسوم رقم 82/5595، ويؤمن الشراء والاستلام لجنتان مختلفتان يعينهما المجلس البلدي لهذا الغرض. وهذا يعني ان المجلس البلدي يعين من اعضائه، بقرارات تصدر عنه:

ـ لجنة شراء مؤلفة من عضوين على الاقل.

ـ لجنة استلام مؤلّفة من عضوين على الأقل.

أمّا لجنة الشراء فتوقّع على فاتورة المواد الّتي كلّفها رئيس البلديّة بشرائها، بشرط ألاّ تتجاوز قيمة الفاتورة ثلاثة ملايين ليرة لبنانيّة، وعلى أن يظهر بوضوح في الفاتورة أنواع المواد المشتراة، والسعر الإفرادي، والقيمة الإجماليّة، وتاريخ الفاتورة، وتوقيع اللجنة.

وأمّا لجنة الاستلام فهي الّتي تتولى استلام المواد الّتي جرى شراؤها وتوقّع على نفس الفاتورة مع تدوين تاريخ الاستلام، ويمكن أن توقّع محضراً بالاستلام وترفقه مع فاتورة الشراء.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى البيان الّذي غالباً ما يتمّ بموجب استخدام عمّال موقّتين للقيام ببعض الخدمات أو الأشغال الّتي يأمر بها رئيس البلديّة.

ويحقّ لكلّ من اللجنتين قبل التوقيع التثبّت من صحّة البيان لناحية عدد العمّال المستخدمين، والأجر اليومي لكلّ منهم، وعدد أيّام العمل الفعليّة، وتنفيذ العمل الّذي جرى الاستخدام لأجله.

في البلديّات الخاضعة لأحكام قانون المحاسبة العموميّة، اولا جاء في المادة 74 من قانون البلديات ان رئيس السلطة التنفيذية يتولى:»عقد الصفقات التي تجري بموجب بيان او فاتورة» بينما نصت المادة 151 من قانون المحاسبة العمومية على ان «يعقد الصفقة رئيس الوحدة المختصّة ويؤمن الاستلام اللجنة المنصوص عليها في المادّة139».

ويلاحظ أن هذا النصّ لم يتطرّق إلى لجنة الشراء، بل اكتفى بأن يكون هنالك لجنة واحدة للاستلام، وهي اللجنة الّتي يعيّنها رئيس البلديّة والّتي تتولّى استلام اللوازم والأشغال والخدمات. أي أنّه في البلديّات الخاضعة لأحكام قانون المحاسبة العموميّة توجد لجنة لاستلام جميع الصفقات الّتي تجريها البلديّة، سواء صفقات اللوازم والأشغال والخدمات، أو الصفقات الّتي تجري بموجب بيان أو فاتورة.

رابعاً ـ لجان تخمين القيمة التأجيريّة

النصوص القانونيّة:

نصّت المادّة (7) من قانون الرسوم البلديّة على ما يلي: «تحدّد القيمة التأجيريّة بطريقة التخمين المباشر في الحالات التالية:

ـ عدم وجود عقد إيجار مسجّل في الأبنية المؤجّرة.

ـ صوريّة العقد المسجّل أو الشكّ في صحّته سواء أكان ذلك بقصد التهرّب من الرسم أو بتأثير عامل القرابة أو الصداقة أو المجاملة أو لأيّ سبب آخر.

ـ إشغال البناء من قبل المالك.

ـ إشغال البناء من قبل الغير، الّذي يجيز له المالك ذلك على سبيل التسامح، دون بدل أو ببدل رمزي، سواء أكان هذا الغير من أفراد عائلته أو من الغرباء عنه».

ونصّت المادّة (8) من قانون الرسوم البلديّة على ما يلي:

«يجري تخمين القيمة التأجيريّة في الحالات المنصوص عنها في المادّة السابعة من هذا القانون بواسطة لجنة تخمين أو أكثر يؤلّفها رئيس السلطة التنفيذيّة في البلديّة:

في بلديّات مراكز المحافظات والأقضية والبلديّات الخاضعة لقانون المحاسبة العموميّة:

- أحد أعضاء المجلس البلدي / رئيساً.
- مهندس موظّف يمثّل الدائرة الفنّيّة في البلديّة أو التنظيم المدني / عضواً.
- موظّف تنتدبه وزارة الماليّة (مديريّة الماليّة العامّة) / عضواً.
- أحد موظّفي البلديّة مقرّراً.

في سائر البلديّات:

- أحد أعضاء المجلس البلدي / رئيساً.
- موظّف تنتدبه وزارة الماليّة (مديريّة الماليّة العامّة) / عضواً.
- خبير محلّي في الشؤون العقاريّة / عضواً.
- أحد موظّفي البلديّة مقرّراً.

على لجنة التخمين أن تجري كشفاً على العقار المبنى، وأن تقوم بالمقارنة مع أبنية مشابهة ومؤجّرة في ظروف مماثلة، وأن تضع تقريراً تبيّن فيه الأسس الّتي اعتمدتها في التخمين.

- تبقى القيم التأجيريّة المخمّنة معتمدة طالما بقيت أسباب التخمين قائمة».

السلطة الّتي تعيّن لجنة أو لجان تخمين القيمة التأجيريّة:

إنّ رئيس السلطة التنفيذيّة في البلدية (رئيس البلديّة) هو الّذي يعيّن لجنة أو أكثر لتخمين القيمة التأجيريّة، وذلك في جميع البلديّات، على أن يكون تأليفها بقرارات تصدر عنه، ووفقاً لما نصّت عليه الفقرتان (1) و(2) من المادّة (8) من قانون الرسوم البلديّة.

مفهوم القيمة التأجيريّة:

القيمة التأجيريّة هي مقدار الإيجار السنويّ للبناء القائم على عقار ما، أو على قسم من عقار، ويجري تحديد هذه القيمة وفقاً «للأسعار الرائجة» أي وفقاً لما هو متعارف عليه بين المؤجّرين والمستأجرين في منطقة سكنيّة أو غير سكنيّة (صناعيّة، تجاريّة، سياحيّة، شتويّة، صيفيّة... إلخ.) خلال مدّة زمنيّة بحيث تقل أو تزيد قيمة الإيجارات في فترات لاحقة، وتؤخذ هذه القيمة عادةً لفرض الرسم البلدي وفقا لعقود الإيجار الجاريّة، أو وفقا للافادة الصادرة عن دوائر وزارة الماليّة المختصة، وتعرف «بالقيمة التأجيريّة».

فرض رسم القيمة التأجيريّة:

إنّ الأساس لفرض رسم القيمة التأجيريّة في النطاق البلدي هو عقد الإيجار المعقود ما بين المؤجّر والمستأجر، والّذي يجب تسجيله في البلديّة حتّى يجري فرض الرسم وفقاً للقيمة المدوّنة فيه، والّتي يجب أن تكون متوافقة مع قيمة الإيجارات السنويّة في المنطقة. أو يمكن اعتماد «القيمة التأجيريّة» الصادرة عن دوائر وزارة الماليّة المختصّة لفرض الرسم. فإذا فرضنا أنّ قيمة عقد الإيجار، أو «القيمة التأجيريّة» هو خمسمئة ألف ل.ل. سنوياً، فيُحدّد مقدار الرسم:

- بـ 5% للأماكن السكنيّة.
- بـ 7% للأماكن غير السكنيّة.

على ألاّ يقلّ مقدار الرسم السنويّ المفروض في كلّ تكليف عن /25000/ ل.ل./ في الأماكن السكنيّة، وعن /50000/ ل.ل./ في الأماكن غير السكنيّة.

تحديد القيمة التأجيريّة بطريقة التخمين المباشر من قبل البلديّة:

في حال عدم وجود إفادة بالقيمة التأجيريّة، أو في حال توافر إحدى الحالات المنصوص عليها في المادّة (7) من قانون الرسوم البلديّة، تعمد البلديّة إلى تخمين القيمة التأجيريّة للأبنية أو أقسام الأبنية السكنيّة وغير السكنيّة بواسطة لجان التخمين الّتي يعيّنها رئيس البلديّة، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- يفرض رسم القيمة التأجيريّة على الشاغل، سواء أكان مالكاً أو مستأجراً، أو شاغلاً على سبيل التسامح. وحتّى في حالة الإشغال غير القانونيّ، كما في احتلال الشقق السكنيّة، الّذي جرى خلال فترة الأحداث الّتي مرّ بها لبنان ما بين عامي 1975-1990، فإنّه يتوجّب رسم القيمة التأجيريّة على المحتلّ باعتباره شاغلاً.
- لا يجوز فرض رسم القيمة التأجيريّة في الأماكن الّتي تقع خارج النطاق البلدي، فقد توجد أبنية مشغولة واقعة في النطاق العقاري لإحدى القرى او البلدات، وقد تقدّم البلديّة الخدمات لشاغلي تلك الأبنية، ومع ذلك فلا يجوز فرض رسم القيمة التأجيريّة على أماكنهم السكنيّة أو غير السكنيّة ما دام أنّها لا تقع ضمن النطاق البلديّ، ولو كانت واقعة في النطاق العقاري للبلدة أو القرية.
- تتولّى لجان التخمين تحديد القيمة التأجيريّة للأبنية بموجب محاضر موقّعة من أعضاء اللجنة وتُدوّن هذه المحاضر في سجلّات البلديّة، وعلى أساسها يجري فرض الرسم.
- يصدر رئيس البلديّة جداول التكليف بالاستناد إلى محاضر تخمين القيمة التأجيريّة
- تبقى القيمة التأجيريّة معتمدة، ما لم ترَ البلديّة أنّ أسباب التخمين السابقة لم تعد متوافرة، كارتفاع قيمة الإيجارات على سبيل المثال، فتعمد إلى طريقة التخمين المباشر، وذلك باجراء تخمين جديد..
- يمكن للبلديّة إعادة النظر بالتخمين، بناءً على طلب المكلّف، إذا طرأ على البناء ما أفقده بعض قيمته (المادّة 9 من قانون الرسوم البلديّة).

خامساً - لجان التخمين لفرض رسم الترخيص بالبناء

جاء في المادّة (77) من قانون الرسوم البلديّة ما يلي:

«لأجل فرض رسم الترخيص بالبناء تتولّى تخمين الثمن البيعي للمتر المربّع من أرض العقار المنوي إقامة أو إضافة

بناء عليه، لجنة خاصّة تؤلّف بقرار من رئيس السلطة التنفيذيّة في البلديّة قوامها:

- أحد أعضاء المجلس البلدي / رئيساً.
- مهندس من البلديّة أو مهندس من التنظيم المدني ينتدبه القائمقام أو المحافظ / عضواً.
- موظّف من وزارة الداخليّة ينتدبه وزير الداخليّة بناءً على اقتراح المحافظ بعد استطلاع رأي مصلحة الشؤون البلدية والقروية/عضواً.

1- تأليف اللجنة:

عملا بأحكام المادة (77) من قانون الرسوم البلدية يجب ان تؤلف في كل بلدية لجنة خاصة بقرار من رئيس البلدية لفرض رسم الترخيص بالبناء، ولا خلاف على ان رئيسها يكون احد أعضاء المجلس البلدي.

أما المهندس فيجب أن يكون موظفا في ملاك البلدية أو متعاقدا مع البلدية وإلا وجب أن يكون مهندسا منتدبا من إحدى دوائر التنظيم المدني، أو يمكن أن يكون مهندسا في الجهاز الهندسي في الاتحاد فينتدب من قبل رئيس الاتحاد لعضوية اللجنة في بلدية واحدة، او أكثر، (أعضاء في الاتحاد).

واما الموظفون من وزارة الداخلية والبلديات فيجري انتدابهم بقرار او مذكرة من وزير الداخلية والبلديات بحيث يعين لكل بلدية او عدة بلديات الموظف المنتدب اليها.

2- مهمة اللجنة:

تتولى هذه اللجنة تخمين الثمن البيعي، أي الثمن الذي يمكن ان يباع به، وفقا للأسعار الرائجة في المنطقة، المتر المربع الواحد من ارض العقار المنوي اقامة بناء عليه او اضافة بناء على البناء القائم (اذا كان عامل الاستثمار في المنطقة يتيح ذلك).

ويجري تحديد ثمن المتر البيعي من ارض العقار بموجب محضر توقعه اللجنة، ثم ترفعه الى رئيس البلدية ليسلمه الى صاحب العلاقة، الذي تقدم بطلب التخمين للحصول على ترخيص بالبناء.

هذه اهم اللجان في البلديات واتحاد البلديات، وقد اوجدتها القوانين والانظمة لتكون عناصر هامة وحيوية أراد منها المشترع مساعدة السلطتين التقريرية والتنفيذية في البلدية، للاضطلاع بالاعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتقهما، من خلال تنشيط دورة حركة العمل البلدي، التي لا يجوز ان تهدأ، والا عاجلها الجمود، وهنا الفشل الذي يمنى به ليس المجلس البلدي ورئيسه، والموظفون والعاملون في البلدية، بل وسلطات الرقابة الادارية، لان اهمالها او قلة درايتها، وعدم مبالاتها - ان لم نقل غير ذلك - من العوامل الرئيسة التي من شأنها ان تعيق تقدم العمل البلدي، وبالتالي عدم توفير الاجواء المناسبة للانماء من مختلف وجوهه، والذي يبدأ في البلديات واتحادات البلديات اذا ما توافرت لها الإمكانيات المالية اللازمة.

وتسهيلا للعاملين في البلديات واتحادات البلديات يمكن تبيان اللجان وفقا للجدول التالي:

اللجنة	السلطة التي تعينها	المرجع القانوني	البلديات العاملة فيها
هيئة لجنة المناقصات لجان الدراسات اللجان الاستشارية	المجلس البلدي	المادة 35 من قانون البلديات	جميع البلديات
لجان استلام اللوازم والاشغال والخدمات	المجلس البلدي رئيس البلدية	المادة 63 من مرسوم اصول المحاسبة في البلديات واتحادات البلديات المادة 74 من قانون البلديات الخاضعة لأحكام قانون المحاسبة العمومية	البلديات الخاضعة لأحكام المرسوم 5595/82
لجان الشراء والاستلام للصفقات بموجب بيان او فاتورة	المجلس البلدي	المادة 72 من رسوم اصول المحاسبة في البلديات واتحادات البلديات	البلديات الخاضعة لأحكام المرسوم رقم 5595 تاريخ 22/9/1982 وتعديلاته المتعلق بتحديد أصول المحاسبة في البلديات واتحادات البلديات
لجان تخمين القيمة التأجيرية	رئيس البلدية	المادة 7 من قانون الرسوم البلدية	جميع البلديات
لجان التخمين لفرض رسم الترخيص بالبناء	رئيس البلدية	المادة 77 من قانون الرسوم البلدية	جميع البلديات

يقصد، أينما ورد في هذا البحث، بالتعابير التالية:

قانون البلديات: المرسوم الاشتراعي رقم 118 تاريخ 30/6/1977 وتعديلاته

قانون الرسوم البلدية: القانون رقم 60/88 تاريخ 12/8/1988 وتعديلاته

مرسوم أصول المحاسبة: المرسوم رقم 5595 تاريخ 22/9/1982 وتعديلاته (تحديد أصول المحاسبة في البلديات واتحادات البلديات)

قانون المحاسبة العمومية: القانون المنشور بالمرسوم رقم 14969 تاريخ 30/12/1963 وتعديلاته.

(*) باحث وخبير في الشؤون البلدية.

البلدية ترعى إنجاز المشروع الذي انتظرته طويلاً:

كفرملكي تشرب من مائها

تحقيق: فاطمة غملوش

ماء وفير في الشتاء، وشح مستفحل في الصيف.. هكذا كان الوضع في كفرملكي قبل صيف العام 2008.. إلا أن الصورة اليوم باتت مغايرة، فتنفيذ المشروع المائي لتغذية القرية ومحيطها بالمياه «أوجد حلاً» لمشكلة عانى منها أبناء القرية لسنين طويلة.

وأنت تسير في شوارعها مستفسراً عن أوضاع المياه في القرية، يحدثك أهالي كفرملكي وتعابير الراحة بادية على وجوههم: «خي هلق الوضع أحسن من قبل بكتير». فكفرملكي التي كانت تعتمد صيفاً وشتاءً على مياه نبع الطاسة كمصدر أوحد ورئيسي، وجدت في احد نواحي البلدة الحل، بئر بعمق 350 متراً وبقدرة إنتاجية تبلغ 2300 متراً مكعباً يومياً، البئر قادرة على تغذية القرية باستمرار وعلى مدار السنة، بالإضافة إلى عدد من القرى المجاورة.

ومع تنفيذ هذا المشروع انقلب الحال في البلدة «فما بين واقع كانت مياه نبع الطاسة لا تصل إلى البيوت إلا مرتين في الأسبوع، انتقلنا إلى واقع جديد: طالما هناك كهرباء، هناك مياه» كما يقول المهندس عادل حمود رئيس بلدية كفرملكي.

في العام 2003، قامت وزارة الطاقة والموارد المائية والكهربائية بحفر البئر، ولم تتبع عملية الحفر تلك بأية إجراءات أخرى، فأقفلت البئر ولم تتم الاستفادة منها. ومع تسلم البلدية الحالية في كفرملكي مهامها في العام 2005، ونظراً للنقص الحاد في المياه الذي كانت تعيشه القرية في فصل الصيف، وضع استكمال المشروع في قائمة أولويات البلدية وبدأت المتابعات.

أولى الجهات التي قصدتها بلدية كفرملكي كانت وزارة الطاقة والموارد المائية والكهربائية بصفتها الجهة التي نفذت المراحل الأولى من المشروع. وفي هذا المجال يتحدث المهندس عادل حمود عن كيفية متابعة المشروع مع الوزارة فيقول: «بذلنا كل جهد ممكن حتى قامت الوزارة بتكليف مكتب استشاري وضع دراسة لتجهيز البئر، ومارسنا اكبر ضغط ممكن، إلا أن الأمور أخذت وقتا طويلا، وكلنا يعرف كيف تجري الأمور في الدوائر الرسمية». وبعد أخذ وردّ تم تصويب الجهد نحو جهة أخرى هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي وافقت على تبني المشروع وتجهيز البئر بالكامل. فتكفلت البلدية بتأمين المكان المناسب لبناء المنشآت التابعة للمشروع، فيما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر - إضافة إلى ما تعهدت به - بتأمين مولد بقوة 350 KVA لتشغيل محطة ضخ المياه في حال انقطاع التيار الكهربائي.

ولتتم الاستفادة الجدية من مشروع البئر كان لا بد من ربطه بشبكة المياه في القرية. وهنا قامت اللجنة الدولية بمد نحو 2900 متر من "القساطل" PIPES بقطر 8 انش. وحسب ما أفادنا رئيس البلدية المهندس حمود فقد "استفيد من هذه الشبكة باتجاهين، الاتجاه الأول

كفرملكي

بلدة جنوبية واقعة في شرق مدينة صيدا، ترتفع 450 مترا عن سطح البحر، تمتد أراضيها على مساحة 6 آلاف دونم. تحتضن طبيعتها عدداً من الينابيع المتفرقة أبرزها نبع العين في وسط القرية.

أحياؤها كثيرة أبرزها: عين الرجمة، ضهر البير، الساحة، البحيرة، شوران، كرم سنديان، تلة حمادة، وقلب الضيعة الذي ما زال حتى اليوم يتمتع بطابع تراثي قروي.

يبلغ عدد قاطنيها في فصل الشتاء 2000 نسمة، ويرتفع ليصل إلى 5000 نسمة في الصيف.

نحو الخزان الذي أنشئ في القسم العلوي من القرية والمرتبط بشبكة جديدة كان مجلس الجنوب قد نفذها، والاتجاه الثاني نحو نقطة التقاطع الرئيسة للشبكة بحيث تصل مياه البئر مباشرة إلى كل الأحياء من دون استثناء".

ومع تنفيذ المشروع، حلت مشكلة المياه في بلدة كفرملكي، لكن ما زال هناك ملحقات للمشكلة لا بد من إيجاد الحل لها: الأول تأمين المازوت لتشغيل المولد الكهربائي في حال انقطاع التيار الكهربائي عن القرية، وهذا ما تراه البلدية جزءا من مسؤوليات شركة مياه نبع الطاسة المسؤولة حاليا عن المشروع. إلا أن المهندس حمود لا يرى في هذا الأمر مشكلة كبيرة "فالتيار الكهربائي لا ينقطع صيفا لمدة تتجاوز الساعات الست، وبالتالي فإن مياه المشروع تصل إلى كل المنازل على مدى عشر ساعات يوميا".

أما الأمر الثاني فيعود لرداءة شبكة المياه الحالية التي تتسبب ببضع حالات من التسرب في بعض الأحياء، ناهيك عن أن بعض امتدادات هذه الشبكة - وبفعل التوسع العمراني غير لمدروس- بات يمر قرب "الجور الصحية"، ما يؤدي إلى حالات من التلوث خاصة في حال وجود التسرب في المناطق نفسها.

وبالرغم من الشعور المطلق بالمسؤولية تجاه أهل البلدة فإن بلدية كفرملكي تتعرض لضغوط كبيرة نتيجة أوضاع ليست هي المسؤولة عنها، "فموضوع المياه هو من اختصاص شركة المياه، وموضوع الكهرباء هو من اختصاص شركة الكهرباء"، كما يؤكد المهندس حمود، ويشير إلى أن "مشكلة أخرى تكمن في عدم إقدام شركة مياه نبع الطاسة على "تعيير" المياه عبر وضع عدّادات على الأنبوب الرئيسي الذي يوصل المياه إلى كل منزل على حدة".

ولعل موضوع عدم "تعيير" المياه، يضاف أيضا إلى المشاكل التي تؤثر على فعالية مشروع البئر. فالأحياء في كفرملكي تتوزع على ارتفاعات متفاوتة، والاستهلاك الزائد للمياه في سائر الأحياء يحول دون وصولها إلى الحي العلوي (حي شوران) الذي لجأت البلدية إلى تغذيته بمياه الخزان لسد احتياجات قاطنيه.

وكفرملكي ليست القرية الوحيدة المستفيدة من هذا المشروع، فقرى كفرحتى، كفرشلال، كفربيت، الحسانية وحيتولا لها حصة من مياه هذه البئر، يتم توزيعها تحت إشراف شركة مياه نبع الطاسة التي أفردت عددا من الموظفين للاهتمام بالمشروع والإشراف على صيانته.

ويستعمل سكان هذه القرى الست مياه المشروع للاستخدام اليومي وللشرب أيضا، فاللجنة الدولية للصليب الأحمر إضافة إلى شركة مياه نبع الطاسة قامتا بإجراء تحاليل مخبرية على المياه ليتبين لهما أنها خالية من أي تلوث وصالحة للشرب.

هكذا حقق المشروع المائي في بلدة كفرملكي ما كان متوقعا، واستطاعت البلدية من خلاله أن توجد لسكان القرية والقرى المجاورة حلاً لمشكلة شح المياه في فصل الصيف، فالماء حاجة أساسية لا غنى عنها، وفي ظل النقص السنوي في نسب المتساقطات يصبح الاهتمام بها من الضرورات التي لا مفر منها.

في سجل بلدية كفرملكي

- بناء حسينية للنساء تتسع لـ450 شخصا، بالإضافة إلى قاعة لتقبل التعازي ولغسل وحفظ الموتى.
- تزويد القرية بـ 3 محطات كهرباء.
- تحويل مياه الصرف الصحي من مجرى الوادي إلى محطة الصرف الصحي في سينيق/ صيدا.
- تقديم مساعدات مدرسية واجتماعية وصحية لأبناء القرية على مدار السنة.
- تزفيت الطرقات الرئيسية وتجميل مدخل القرية وإنشاء نصب للشهداء.
- تشجير الشوارع الرئيسية بالأشجار المثمرة (صنوبر- خروب- أبو صفير).
- تقديم مشروع للبنك الدولي لإنشاء معهد للتدريب المهني في البلدة.
- السعي لتنفيذ مشروع مشترك مع البلديات المجاورة لفرز النفايات الصلبة.

صفي الدين يرعى انطلاق المهرجان الثقافي الثالث في الهرمل

رعى رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله سماحة السيد هاشم صفي الدين حفل انطلاق مهرجان الهرمل الثقافي الثالث الذي تنظمه بلدية الهرمل بحضور حشد من الشخصيات السياسية والاجتماعية ويتضمن المهرجان عروض كشفية ومعرض تراثي وندوات فكرية وثقافية متنوعة.

وشدد السيد صفي الدين أنه مع «تجربة المقاومة تغيرت المعادلة وأن هزيمة الصهاينة في العام 2006، كانت هزيمة عسكرية وأمنية مدوية وهزيمة ثقافية استطاعت المقاومة من خلالها، أن تخترق جدار العقل والوجدان والفكر الإسرائيلي، لتجعله يشك في قضيته التي ربى على أساسها الصهاينة حقداً وكراهية على امتداد أكثر من ستين عاماً.

وتخلل الحفل كلمة لرئيس بلدية الهرمل مصطفى طه، استعرض خلالها إنجازات المجلس البلدي، على كافة الصعد، بعد ذلك بدأت العروض الكشفية، تقدمتها الفرقة الموسيقية والفرق الكشفية التابعة لكشافة المهدي (عج)، وكشافة الرسالة الإسلامية، ثم لوحة تمثل الوحدة الوطنية، فالفرق الرياضية، وحملة كتاب باسم المهرجان، ولوحة عرس تراثي لمدارس المبرات الخيرية، فالخيالة الذين يمثلون الثوار الذين قاوموا الاستعمار الفرنسي، فلوحة تراثية من أصالة الهرمل قدمها المركز الثقافي في المدينة، قبل أن يتوجه السيد صفي الدين مع الحضور إلى المعرض التراثي، الذي يضم مأكولات وحرفاً قديمة.

بلدية الغبيري أنجزت تزفيت 6،000م2

ضمن الحملة المستمرة في صيانة البنى التحتية في كافة نطاق بلدية الغبيري، قامت ورشة الأشغال في البلدية خلال الشهر الفائت بحملة تزفيت واسعة حيث بلغت المساحة الإجمالية للشوارع التي زُفتت 6،000 م2 شملت الشوارع التالية:

- حرش الصنوبر - داخل الأحياء الشعبية.
- الغبيري - قرب مستشفى الساحل.
- الغبيري - شارع البرجاوي.
- طريق المطار - خلف مبنى عويدات.
- الجناح - السلطان إبراهيم.
- الجناح - الأحياء الشعبية.
- الأوزاعي - ضمن نطاق بلدية الغبيري.

وعملت البلدية بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة على تزفيت 5،400م2 ضمن منطقة المدينة الرياضية - سوف الخضار - حي عرسال.

وتستمر ورش البلدية على اجراء الصيانة اللازمة للطرقات المتضررة واجراء ترميم للأرصفة ضمن النطاق البلدي.

محطة ضخ المياه المبتذلة في منطقة الأوزاعي

بالتعاون مع بلدية برج البراجنة وبرنامج التنمية الاقتصادية التابع للأمم المتحدة مع الصندوق الكويتي للتنمية، أقيم في منطقة الاوزاعي قرب ميناء الصيادين مشروع لضخ المياه المبتذلة التي تصب في ميناء صيادي الأسماك وتسبب كارثة بيئية حقيقية وإعادتها إلى مجاري الصرف الصحي الرئيسية.

يحتوي المشروع على ثلاث مضخات استقدمت خصيصاً من ايطاليا لهذه الغاية، ومولدين كهربائيين كاحتياط يعملان اوتوماتكياً في حال انقطاع التيار الكهربائي عن المضخات الثلاث وذلك تأميناً للعمل المستمر في المشروع وإنفاذا للغاية التي أنشئ من اجلها.

الهيئة الإيرانية تقدم آليات لبلديات جنوبية

قدمت الهيئة الإيرانية للمساهمة في إعمار لبنان عدداً من الآليات (12 آلية) لاثنتي عشرة بلدية في الجنوب، وذلك في احتفال أقيم لهذه المناسبة في النبطية في 10 تموز 2009، حضره رئيس الهيئة الإيرانية للمساهمة في إعمار لبنان المهندس حسام خوش نفيس، مدير العمل البلدي لحزب الله في المنطقة الثانية الحاج حاتم حرب، وعدد من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية.

واستلمت خلال الحفل كل من البلديات التالية: الشرقية، البيسارية، النجارية، صربا، رومين، العدوسية، الغسانية، ميفدون والصرفند، آلية من نوع بيك آب، فيما استلمت بلدية عين التينة سيارة «ربيد»، واستلمت بلديتا بنعفول وحاروف آليتي تركتور.

..وتعاون مع بلدية النبطية

من جهة ثانية قدمت الهيئة الإيرانية للمساهمة في اعادة إعمار لبنان، لبلدية النبطية آلية لكنس وتنظيف الشوارع.

وجرت عملية التسليم في احتفال جرى في باحة بلدية النبطية يوم الأربعاء 14 تموز 2009، ألقى فيه المهندس نويس كلمةً أكد فيها استمرار الهيئة الإيرانية بمتابعة مشاريعها على مستوى التنمية والبنى التحتية في مدينة النبطية.

وفي كلمته شكر رئيس بلدية النبطية الدكتور مصطفى بدرالدين الجمهورية الإسلامية والهيئة الإيرانية على اهتمامها بالمدينة.

جديرٌ بالذكر أن هذه الهبة تأتي من ضمن بروتوكول التعاون الموقّع بين بلديتي النبطية وطهران، والذي تمول من خلاله بلدية طهران مشاريع بقيمة مليون دولار أميركي، تشرف الهيئة الإيرانية على تنفيذها في مدينة النبطية.

ورشة صحية لمراكز الضاحية في بلدية حارة حريك

عُقِد في قاعة المحاضرات في بلدية حارة حريك ورشة عمل مُكثّفة بين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي UNDP-ART GOLD ومراكز الرعاية الصحية الأولية في بلديات حارة حريك وبرج البراجنة والغبيري، استمرّت من 2009/7/6 حتى 2009/7/11 ولمدة أسبوع بحضور الفريق الطبي والاجتماعي لمراكز الرعاية الصحية الأولية داخل البلديات الثلاث.

تضمّنت ورشة العمل عدّة مواضيع صحية واجتماعية وتثقيفية ورعائية تطال الأسرة والمرأة خصوصاً النساء الحوامل.

مهرجان الربيع الرياضي في برج البراجنة

برعاية بلدية برج البراجنة أقامت التعبئة الرياضية لحزب الله في بيروت مهرجان الربيع الرياضي بمشاركة نحو 250 لاعباً في كل الألعاب: كرة طاولة، كرة القدم، شد حبل وركض.

وفي ختام المهرجان قام رئيس بلدية برج البراجنة المهندس محمد الحركة ومسؤول التعبئة الرياضية وعدد من الشخصيات بتقديم الجوائز والميداليات للفائزين.

الوزير عون يرعى افتتاح معرض أشغال يدوية في حارة حريك

برعاية وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماريو عون افتتحت بلدية حارة حريك وجمعية الامومة والطفولة المعرض السنوي السابع للاشغال اليدوية والحرفية، في قصر بلدية حارة حريك، بحضور رئيس البلدية سمير دكاش وأعضاء البلدية، رئيسة الجمعية عفاف الحكيم وفاعليات دينية وسياسية واجتماعية، وممثلين عن الاحزاب والجمعيات والهيئات الانسانية.

وتحدث رئيس البلدية فقال: «نحتفل اليوم للمرة السابعة على التوالي في حارة حريك عاصمة المقاومة، بافتتاح معرض الاشغال اليدوية الذي يضم أشغالاً قامت بها أمهات في المنازل، ويعود ريعه الى عمل الخير والانسان. كما نعود بالذاكرة الى حرب تموز لنؤكد على صلابة اللبناني وتضحياته وصموده في وجه العدو الصهيوني، ذلك ان الهدف الرئيسي من حرب تموز كان تدمير المؤسسات الصناعية والتجارية، لكن المقاومة وكل من ساهم فيها من تضحيات ادت الى فشل المؤامرة الاسرائيلية».

ثم القى الوزير عون كلمة اعتبر فيها أن «تفاهم مار مخايل في 6 شباط 2006 ما زال صمام الامان الذي حمى الوطن من التفتيت والتقسيم والتوطين، وخلق مساحة تلاق بين كافة شرائح المجتمع اللبناني».

وفي الختام قص الوزير والحضور شريط الافتتاح.

إعادة افتتاح مركز تخمير النفايات في كفرصير بتمويل إيطالي

نظمت بلدية كفرصير- النبطية، احتفالا لإعادة افتتاح مركز تخمير النفايات، وهو ممول من المنظمة الإيطالية غير الحكومية COSV بعدما دمرته الغارات الاسرائيلية في عدوان تموز 2006.

وألقى رئيس البلدية وحيد سبيتي كلمة أعلن فيها «ان هذا المشروع ما كان ليتم انجازه لولا الشعور بالمسؤولية من قبل البلدية والسعي المستمر والدؤوب لتحقيق هذا الانجاز للوصول بالبلدة الى المستوى الحضاري الذي نطمح اليه جميعا، ولولا مساعدة المنظمة الايطالية».

وشرح ممثل المنظمة الايطالية دوناردو اهمية المشروع، فأشار الى انه «يشكل برنامجا للنهوض الاجتماعي والاقتصادي أطلقته إيطاليا غداة حرب تموز 2006، وتبلغ قيمته الإجمالية 24 مليون يورو، ويمتد من تشرين الثاني 2006 لغاية حزيران 2009، ويعمل من خلال مكتب التعاون للتنمية التابع للسفارة الإيطالية في بيروت، ويجري تنفيذه على مرحلتين (2006 2007- و2008 - 2009)، ويتضمن أكثر من 80 مشروعا تغطي أكثر من 100 بلدة على مجمل الأراضي اللبنانية وخصوصا المناطق المتضررة من عدوان تموز 2006 (جنوب لبنان والبقاع).

بلدية الغبيري تستكمل مشروع التشجير

ضمن إطار مشروع التشجير والتطوير البيئي نفذت بلدية الغبيري أعمال زرع العشرات من شجر الفيكوس وأشجار متنوعة أخرى، بالإضافة إلى زرع عدد من شجر الزيتون متوسط العمر، استكمالاً لتشجير طريق المطار. ويأتي هذا التشجير بالتزامن مع زرع البلدية الآلاف من الشتول الموسمية ضمن النطاق البلدي، لتحسين المستوى البيئي والجمالي وإضفاء الألوان الزاهية على البلدة.

أبو علي رحال:
اشتاقت إليك ورود برج البراجنة

ما أصعب ان تقف لترثي صديقاً عزيزاً وأخاً كريماً كان عنواناً للبذل من دون منة، وللعطاء من دون أخذ، فكيف إذا كان هذا الصديق يجمع كل معاني الصدق والامانة والعطاء. وإن من الصعوبة اكثر ان تقف هنا لتشيد بإنجازاته، فكيف إذا كانت هذه الانجازات قد عممت على الكثير من اهلنا، وتعددت لتشمل نواحي عديدة ومشارب كثيرة.

ابو علي رحال سيفتقدك اولادك كما جيرانك وكذلك عائلتك، كما اقربائك واصدقائك، سيفتقدك نادي البرج الرياضي الذي كافحت معه ليصبح بطلاً للبنان، وسيفتقدك محبوه ومشجعوه، ويحنّون الى ايامك، كما ستفقدك كل ارض مشيت عليها وأعطيتها الخير والبركة.

ستفقدك النبتة الخضراء، والورد والازهار التي كنت تعشق وتحب، والشجر المزروع على جنبات الطرق، وقطر الماء التي تروي عطش الارض.

لقد كنت مساهماً في بناء وتنظيم شؤون البلدة بما استطاع المجلس البلدي القيام به.

أيها الراحل العزيز: لا يزال قسم الزراعة الذي واكبته منذ تحديثه وأشرفت عليه تأسيساً وتنظيماً شاهداً على ما نقول: كنت تتابع التفاصيل ولا تنسى القيام بالمهام، وتعطي الوقت والجهد للسهر على تنظيم أموره حتى غدوت المسؤول، والاب الحنون على العاملين في هذا القسم، وكنت العين التي لا تنام حتى تطمئن الى سير الاعمال ومتابعتها بدقة.

لقد كنت يا ابا علي خير عون للمجلس البلدي في الاعمال التي كلفت بها. وكم كنا نستفيد من افكارك ومداخلاتك واقتراحاتك في مجمل المشاريع التي تعنى بالانماء والتطور...

اننا وإخوانك أعضاء المجلس البلدي لن ننساك، ولن ننسى تلك الابتسامة التي ملأت ثغرك دائماً وزرعت الامل والثقة فيما بيننا.

لن ننسى حبك وعشقك لهذه المنطقة وابنائها.

من كلمة ألقاها نائب رئيس بلدية برج البراجنة الاستاذ عادل العنان في حفل تأبين عضو المجلس البلدي المرحوم أحمد كامل رحال، الذي كان من فعاليات برج البراجنة، ومن الشخصيات البارزة على مستوى الاهتمام بالانشطة الرياضية والبيئية والاجتماعية.

العمل البلدي
في الفهم العام

روي أن رجلاً مر بطريقٍ فيه ماء، فوضع حجراً لتعبر عليه المارة، فلمّا جف الماء جاء رجل آخر فرفع ذلك الحجر ليفتح الطريق، فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى نبي ذلك الزمان: «إني غفرت لهما».

ليس العمل البلدي وخدمة الشأن العام في القرى والبلدات حكراً على المجالس المحلية المنتخبة المسمّاة بـ «البلديات»، نعم أخي المواطن، فكل واحد منا هو مجلس بلدي، بل هو رئيس البلدية، في منزله، وفي شارعه وفي الحي الذي يقطن فيه، وفي محيط هذا الحي أيضاً.

فماذا يمنعك أيها المواطن من زرع شجرة على الطريق المؤدية لمنزلك؟ وماذا يمنعك من أن تتعهدها بالري والعناية؟ ماذا يمنعك من أن تزيل الأشواك والحشائش من على جانبي الطريق؟ وماذا يمنعك من أن تضع النفايات في المستوعب المخصص لها؟ ماذا يمنعك من تنظيف محيط منزلك؟ ماذا يمنعك من الاقتصاد في استخدام الطاقة؟ ماذا يمنعك من ترشيد استخدام المياه ؟

ماذا يمنعك من أن ترفع أذىً عن الطريق مثل ما فعل صاحبانا أعلاه؟! ماذا يمنعك من كل ذلك؟ وغير ذلك؟

إن رجلاً دخل الجنة بحجر رفعه من طريق المارة، فهل أنت فاعل، ولو للبعض مما ذكرته آنفاً؟

لو اعتنى كل مواطن بحرم داره والدائرة الضيقة المحيطة به، فكيف تتصور ستكون عليه بلداتنا؟؟

ليس المجلس البلدي والبلدية إلا الإطار الرسمي والقانوني لجهة تمثيل الشأن العام المحلي لدى سلطات الاختصاص، لكن يبقى المواطنون هم المجلس البلدي الحقيقي، الذي لا يستطيع المجلس البلدي الرسمي إنجاز أي شيء لولا تعاونهم..

أنتم المواطنون الصالحون، من أبناء مجتمعنا الطيب.

طارق مهدي
جمعية العمل البلدي - مكتب النبطية

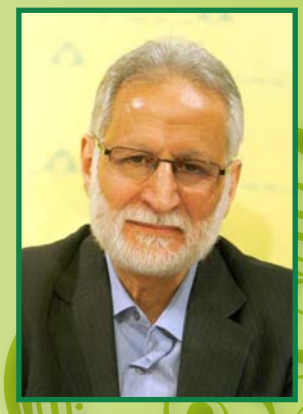

باب فاطمة

بقلم عضو كتلة الوفاء للمقاومة
النائب السيد حسين الموسوي

إذا كان الهدف من خلقنا في هذا العالم أن نعبد الله عزَّ وجلَّ ولا نشرك به شيئاً، فالمدخل إلى هذه العبادة هو الكفر بالطاغوت ومواجهة المستكبرين وعبيدهم...

هكذا كانت مسيرة الأنبياء والمؤمنين على مر التاريخ... وتستمر إلى يوم يُبْعثون.

لا معنى للحياد في هذه المواجهة، الحياد جهل وجبن وندم، قبْلنا تعرّض أجدادنا للحرمان والبهتان والظلم والقتل، لكنهم قاوموا وصبروا، وعندما خُيّروا بين السلة والذلة كان إباؤهم وشعارهم: هيهات منا الذلة.

والصراع بين الحق والباطل يشهد فترات حامية وأخرى أقلّ حماوة، لكن الجولات مستمرة إلى ما شاء الله... لا سلام دائماً في هذه الأرض، ولا في منطقة زُرعت فيها جرثومة سرطانية اسمها إسرائيل،... والحرب كر وفر، فمرة لنا من عدونا ومرة لعدونا منا، حتى إذا رأى الله صدقنا أنزل على عدوّنا الكبت وأنزل علينا النصر... والنصر دائماً من رحم الصدق والثبات.

هكذا انتصرنا في تموز-آب 2006، وهكذا سوف ننتصر بحول الله وقوته في الجولات القادمة، وسوف يزول الكيان الصهيوني الغاصب بلا أدنى ريب،... الباقون الوارثون هم المنتمون إلى الله، والمنتمون إلى الشيطان زالوا ويزولون دوماً،... بقي وخلد الحسين واندثر البغي اليزيدي الصهيوني،... نعم... فاليزيدية والصهيونية من رحم واحدة: الطاغوت...

فيا أبناء كربلاء، يا أبناء القرآن ورمضان أعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ترهبونهم وتهزمونهم.. وأنتم يا إخوتنا في المجالس البلدية في قرانا ومدننا الصامدة الصابرة المجاهدة لكم الدور المهم والمؤثر في الإنماء والخدمات في السلم والحرب. وقد أثبتم في الحرب الأخيرة أنكم أيضاً من رجال الله، صمدتم مع المجاهدين بين أهلكم تدعمونهم وتخدمونهم وتؤمّنون لهم كل ما استطعتم من امكانات تحت القصف والغدر الآتي من الخارج وبعض الداخل... فليكن همكم الآن الإعداد اللازم لرعاية وتأمين أهلنا الشرفاء الذين يُثبتون دائماً أنهم بحق أصحاب أوفياء للنبي الأكرم (ص) وأهل بيته الأطهار (ع)، والذين هم أمانة الله في أعناقنا، فلننظر كيف نحفظ الأمانة...

يا أشرف الناس تحت راية الحسين (ع)، ويا أطهر النساء على بوابة فاطمة، ما كان الذي ذكرته في الأسطر السابقة تخويفاً أو تشاؤماً، بل تذكير وبشارة بأننا على بوابة نصر إلهي مع نصر الله، ذلك العبد الصالح "ومن باب فاطمةَ يُحرزُ النصرُ".